جنوب وشرق آسيا
يتحضران للقرن الحادي والعشرين

العميد الركن سامي ريحانا(*)

يُعتبر الشرق الأقصى، تلك المنطقة الغامضة بتاريخها رغم عراقتها وعظمة شعوبها والدور الذي لعبته هذه الشعوب في حفظ التراث والحضارة العالميين ونقلهما، من الأهمية بمكان بحيث يفرض تركيز البحاثة عليه بصورة خاصة. فالدور الذي لعبته أو تحاول لعبه جنوب شرق آسيا في مجريات الأحداث الدولية، تجعلها في صدارة الاهتمامات الحالية للعالم.

لقد سبق وأوردنا مقالاً عن «تحضر الشرق الأقصى للقرن الحادي والعشرين» في مجلة الدفاع الوطني، العدد عشرين، تضمن تحليلاً لأوضاع كل من الصين والهند والكوريتين، بسبب أهمية هذه الدول الاقتصادية والسياسية والعسكرية في عالمنا الحالي. ولم يتطرق المقال، بسبب ضيق المجال، إلى دول أخرى ما زالت بحاجة إلى إلقاء الضوء على أوضاعها السياسية والاقتصادية والعسكرية وعلى مشكلاتها وإنجازاتها.

(*) رئيس غرفة الأوضاع في القصر الجمهوري - دكتوراه دولة ودكتوراه حلقة ثالثة في التاريخ من جامعة السوربون - خريج كلية الحرب في بلجيكا (١٩٨١ - ١٩٨٣).

أولاً . الأهمية الستراتيجية.

من هذه الدول، الهند التي صنعت القنبلة الذرية وأمنت تفوقاً عسكرياً على غريمتها باكستان رغم المشكلات الديموغرافية والاقتصادية التي تواجهها، والتي ستتجاوز الصين في عدد السكان مع بداية القرن المقبل، مما سيشكل سوقاً استهلاكية ضخمة تدفع الدول المنتجة للاهتمام بها والتعامل معها. والحجم العسكري للهند يمكن أن يؤثر على الأمن الإقليمي في شرق آسيا وجنوبها، وعلى مدى انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح في العالم.

ومنها تايوان التي وقفت وما تزال في وجه المد الصيني، اقتصادياً وعسكرياً ودبلوماسياً، والتي تقوم حالياً بتصنيع وتجميع طائرات إف ١٦ وصواريخ باتريوت الأميركية.

ومنها مجموعة النمور الآسيوية[١] الاقتصادية التي انطلقت في شرق آسيا وازدهرت مسجلة أعلى وأسرع نسبة نمو في التاريخ الاقتصادي. وهي قد سجلت عدداً كبيراً من الحسنات، ولا سيما في الإدخارات المرتفعة والسياسات المالية والنقدية الحكيمة والإنفتاح التجاري.

ومنها كمبوديا التي شهدت صراعاً طويلاً على النفوذ، وشهدت بعد انتهاء الصراع توافد شركات ورؤوس أموال يابانية وفرنسية لغايات تجارية ولإثبات الوجود في منطقة جنوب آسيا.

ومنها رابطة جنوب شرق آسيا «آسيان» التي نافست اليابان والولايات المتحدة اقتصادياً وإنمائياً وفي ميدان سباق التسلح، كما نافست اليابان والصين في نزاع شبه الجزيرة الكورية وبحر الصين الجنوبي الغني بالنفط، وبالتقنيات الإلكترونية المدنية، وفي خدمة تصنيعها العسكري. فبين عامي ١٩٧٩ و١٩٨٩، زاد إجمالي الناتج القومي لدول «آسيان» و«مجموعة النمور» ١٦٦ بالمئة، بينما لم تتجاوز الزيادة العالمية ١٠٠ بالمئة. ويعتقد الخبراء الأميركيون أن شرق آسيا سيكون قلب الإقتصاد العالمي ومركز العلوم التقنية الحديثة[٢]، وكل من يسيطر عليه في القرن المقبل سيسيطر على العالم. وهذا ما يدفع الولايات المتحدة إلى العمل على منع قيام خصم مقتدر في شرق آسيا.

---

(١) النمور الآسيوية هي الدول التالية: تايلاندا، ماليزيا، اندونيسيا، الفليبين، سنغفورة وهونغ كونغ.

(٢) ابراهيم احمد، «سباق التسلح في شرق آسيا وجنوبها»، الحياة، ١١٦٠٣، الخميس ١٩٩٤/١١/٢٤، ص ٧.

ومنها فيتنام التي دخلت التاريخ من بابه العريض من خلال عنادها في الدفاع عن أرضها ضد كل وجود أجنبي استعماري، وخاضت حرب الهند الصينية (١٩٤٦ ـ ١٩٥٤) ضد القوات الفرنسية وحرب فيتنام (١٩٦٤ ـ ١٩٧٣) ضد أكبر امبراطورية في العالم، وتمكنت من الصمود في وجه الآلة العسكرية الهائلة للولايات المتحدة، كما تمكنت من كسر شوكة الهجوم الصيني المرة تلو المرة. وأخيراً خاضت حرب توحيد نفسها عامي ١٩٧٤ ـ ١٩٧٥ ونجحت في نهايتها، وتُعتبر حالياً من الدول المؤثرة والدول العسكرية الكبرى في الجنوب الآسيوي رغم اقتصادها المتأخر.

ومنها ماليزيا، الفتية، واندونيسيا والفليبين وتايلاندا وماكاو وسنغفورة، وكلها دول بارزة ومؤهلة للعب دور على الساحة الدولية.

ومما يزيد من أهمية المنطقة مجموعة قضايا إقليمية تهم العالم وخاصة الدول الكبرى. وأهم القضايا مشكلات تايوان وهونغ كونغ وشبه جزيرة كوريا وماكاو وجزر سبارتلي؛ وكلها مناطق احتكاك، قد تُدخل الدول العظمى، خاصة الولايات المتحدة والصين، في نزاع غير مباشر يؤدي إلى اضطراب أوضاع المنطقة بأسرها. ومن أسباب الاحتكاك الممكن عدم المساواة في النمو الاقتصادي وفي التقنية الصناعية بين هذه الدول، بسبب الحروب الأهلية وهيمنة الآلة العسكرية، كما هي الحال في كمبوديا والفليبين وفيتنام وكوريا الشمالية. لذا صار هذا التفاوت عامل خلاف مستحكم، مما قد يهدد الأمن الآسيوي وربما الدولي.

مقابل هذا التشرذم وأمام سباق التسلح، ارتفعت أصوات تنادي ببناء وحدة آسيا الهادىء، أبرزها دعوة الرئيس كلينتون إثر قمة «سياتل» لدول مجلس تعاون آسيا ـ الهادىء (ايبك)، لأن تكون الولايات المتحدة الشريك الكامل في عملية التنمية الآسيوية.

ومن مظاهر أهمية المنطقة الاقتصادية، نذكر أن أكثر من ٤٠ بالمئة من التجارة الأميركية تتركز في هذه المنطقة. وتشير الأرقام التجارية إلى تزايدها حتى بلوغ الضعفين عام ٢٠٠٠. كما سُجل نمو اقتصادي بارز لدى «النمور الآسيوية» التي تملك حالياً ادخارات مرتفعة وسياسات مالية ونقدية حكيمة وانفتاحاً على جميع النشاطات التجارية: استثمار في التعليم، حقوق عقارية آمنة، إنفاق رأسمالي كثيف، تكنولوجيا متطورة مقرونة بكفاءة عالية، سياسات حكيمة... الخ[١].

---

(١) مجلة الايكونوميست، لندن، ١٩٩٦.

على الصعيد النووي، وإضافة إلى العملاق الصيني، فإن دولا عدة تمكنت من حيازة القنبلة النووية، وهي الهند وباكستان وبعض دول الإتحاد السوفياتي السابق. كما تواصل دول أخرى عملها الجاهد لحيازة السلاح النووي، لا سيما كوريا الشمالية وتايوان.

ويرى بعض المفكرين أن مراكز القوة العالمية التي كانت تتركز في آسيا قبل خمسة قرون وتوجهت نحو منطقة المتوسط ثم أوروبا فالعالم الأطلسي عبر بريطانيا، ثم منطقة الهادىء، تعود الآن بعد ٥٠٠ عام إلى منطقة آسيا[١]. هذا رغم وجود الهوة الاقتصادية بين الدول الغنية والدول النامية فيها. فمع بداية القرن الحادي والعشرين، تضم آسيا قوة ذات أوزان مختلفة. فهناك القوى المؤثرة جداً كالصين والهند واليابان واندونيسيا وباكستان، كما هناك قوى متوسطة الوزن مثل كوريا وفيتنام وقوى متخلفة.

ومما لا شك فيه أن الدول الفاعلة في جنوب وشرق آسيا ستتابع تنمية قدراتها العسكرية التقليدية وغير التقليدية وتطويرها، رغم سعي الولايات المتحدة للبقاء في طليعة العالم في هذه الميادين.

ويكفي، لكي نأخذ صورة واضحة عن مدى الأهمية الجيوستراتيجية لمنطقة جنوب شرق آسيا بالنسبة للولايات المتحدة وللدول الفاعلة في التوازنات الدولية الحالية، أن نذكر حالتين أدتا إلى تحرك عسكري أميركي في منطقة آسيا ـ الهادىء وتوجيه قوات عسكرية ضخمة إلى جنوب آسيا. وفي الحالتين استنفرت الإدارة الأميركية الأسطول السابع وقواتها في المنطقة والبالغة ٣٧ ألف جندي في كوريا، كما أن الرئيس كلينتون قام خلال هذه المرحلة بزيارة إلى اليابان، اعتُبرت من أهم زياراته الخارجية، وهدفت إلى توقيع معاهدة أمنية تلعب اليابان بموجبها دوراً أكثر فاعلية في السلام والأمن في المنطقة. وهاتان الحالتان هما:[٢]

ـ قيام الصين بسلسلة مناورات عسكرية منذ أواسط صيف ١٩٩٥ بمواجهة شواطىء جزيرة تايوان، وصلت إلى ذروتها في شهر آذار ١٩٩٦ عشية أول انتخابات تايوانية. وهدفت المناورات إلى الضغط على حكام الجزيرة وتذكيرهم بوجوب العودة إلى الوطن الأم، أي الصين.

---

(١) كنيدي بول، «اسطورة العملاق الآسيوي»، الشرق الأوسط، العدد ٦٣٥١، الخميس ١٨/٤/١٩٩٦، ص ١٦.

(٢) رزق عفيف، «شرق آسيا وسقوط الدبلوماسية التجارية»، النهار، ١٩٤٢٧، الثلاثاء ٣٠ نيسان ١٩٩٦، ص ١٤.

ـ التوتر العسكري بين الكوريتين الذي تمثل باختراق نحو ٢٠٠٠ عسكري شمالي بأسلحتهم الثقيلة حدود كوريا الجنوبية ثلاث مرات متتالية خلال ٣ أيام، ثم مطالبة كوريا الشمالية، بعد رفضها الهدنة القائمة منذ ١٩٥٣، بعقد معاهدة أمنية مباشرة مع الولايات المتحدة تُستبعد عنها جارتها الجنوبية.

لكل هذه الأسباب، رأينا ضرورة البحث في منطقة جنوب ـ شرق آسيا بهدف إكمال الصورة عن هذه المنطقة الغامضة والبعيدة والتي دخلت حالياً في ميدان التوازنات الدولية المؤثرة[١]. وسنبدأ دراستنا بالبلد الأضخم سكاناً ومساحة: الهند.

ثانياً. الهند

الهند الغامضة والعريقة في تاريخها وحضارتها، تستأهل الدراسة بعمق وتمعن. من الفلسفة إلى الطب وعلم الفلك والدين قديماً، إلى أول دولة ديموغرافية في العالم مع بداية القرن القادم. من جبال الهملايا في الشمال، إلى أحواض الهندوس والغانج، إلى المساحات الشاسعة حيث يُزرع القمح والأرز وتنتشر العادات الغريبة.

أ. التعريف بالهند

غالبية السكان هم من الهندوس (٨٢ بالمئة) مع أقلية إسلامية تبلغ ١١ بالمئة و١٤ مليون مسيحي كاثوليكي أبرزهم الأم تريزا التي توفيت منذ مدة. طائفة السيخ تشتهر خاصة في البنجاب بنسبة ١,٨ من سكان الهند. لكن أهميتها تكمن في أن ١٤ بالمئة من عديد الجيش هم من أبنائها[٢]. ولهذه الطائفة عادات غريبة، فأفرادها يتركون شعورهم وذقونهم ويرتدون السراويل القصيرة ويحملون السيف مع المشط الفولاذي والسلسال الحديدي.

وأفراد السيخ والهندوس يحرقون أمواتهم باستثناء الأطفال، ويفضلون الموت على ضفاف نهر الغانج المقدس. أفراد قبائل البرسيس (PARSIS) يعرضون أمواتهم في بومباي على السطح ليأتي الكواسر وتلتهمها. أما الساتي (SATI) فكانوا يحرقون النساء مع أزواجهن عند وفاتهم. هذه العادة التي ألغيت منذ عام ١٨٢٩، عادت سنة ١٩٧٨ إلى الظهور[٣].

---

(١) أنظر ملحق رقم ١: معلومات عن دول جنوب وشرق آسيا.

(٢) FREMY Dominique et Michèle, Quid 1997, Paris, 1996, pp 1023 - 1028.

(٣) EPSTEIN Marc, "les fantômes du Pendjab", l'Express, 4 août 1994, p. 45 - 49.

اللغات المحلية تبلغ ١٦٥٢ لغة مع نسبة كبيرة من الأميين تبلغ ٦٠ بالمئة لدى النساء و٣٥ بالمئة لدى الرجال.

تبلغ مساحة الهند ٣,٢٨٧,٢٦٣ كيلومتراً مربعاً، مع ١٥,١٦٨ كيلومتراً من الحدود. أبرز جبالها هي الهملايا في الشمال التي تمتدّ ٢٤٠٠ كيلومتر، وأعلى قمّة فيها تبلغ ارتفاع ٧٧٨٨ متراً. وتشمل البلاد ٨ مناطق مناخية تتراوح بين الصحراء الناشفة والسهول مع ٥٠٠ إلى ٧٠٠ ميليمتر من الأمطار. الصيف حار جداً والشتاء معتدل باستثناء الجبال حيث يكون بارداً.

ب. لمحة تاريخية

المرحلة الآريّة(١)

يعود تاريخ الهند إلى زمن بعيد قبل الميلاد. فقد سيطر العرق الآري على البلاد منذ ١٥٠٠ إلى ٤٦٨ ق.م بواسطة قبائل هندو أوروبية هاجرت جنوباً من منطقة السهوب، بجوار بحر قزوين في القرن الثامن عشر ق.م، فارضة حضارتها على الشعوب البدائية في الهند.

ومنذ العام ٥٠٠ ق.م، سُجِّلت ردود فعل وطنية دينية متأثرة بالبوذية والبراهمانية، وتمكن خلال هذه الفترة الملك الكبير ناندا، الذي جنّد ٢٠٠ ألف مقاتل، من الوقوف في وجه جيوش الإسكندر المقدوني وإيقاف زحفها شرقاً.

الغزو الهندو أوروبي من قبل الإغريق والسيت (١٨٠ ق.م. ٣٢٠م):

بالمقابل، تمكنت البوذية من تحقيق امتداد نحو آسيا الوسطى بين ٣٢٠ و٧١٣ ق.م، فبدأت المرحلة الكلاسيكية حين سيطرت إحدى سلالات اثنية «السيت»، وامتدّ ملكها من خليج عمان حتى البنغال. وخلال هذه المرحلة، انتشرت الثقافة السنسكريتية فوصلت حضارتها الهندية القديمة إلى قمتها في الإبداع. ومنذ ٤٩٥ إلى ٥٤٠ م، تعرّضت البلاد لغزوات الهون البيض قبل أن يتغلّب عليهم الترك.

المرحلة الإسلاميّة (٧١٣. ١٧٦٤)

في عام ٧١٣، تمكّن الحجاج بن يوسف من السيطرة على مناطق السند، لكن تراجع

(١) FREMY, opcit, pages 1235-1237 .

الخلافة العباسية خلال هذه المرحلة منعه من إكمال احتلاله للهند. ومنذ العام ١٠٠٠، تابع المسلمون بقيادة ملك الغز غازني (Ghazni) الغارات لإكمال احتلال البلاد، فسيطروا على البنجاب وأقاموا سلطنة إسلامية في دلهي التي أقامت أول دولة إسلاميّة منذ العام ١٢١١. ومنذ عام ١٣٢٥، بدأت المشاكل ضد السيطرة الإسلاميّة، فاشتعل البنجاب عام ١٣٤٠ وسادت البلاد بدع دينية أدّت إلى التفرقة والتشرذم. وعام ١٥٠٤، نشأ تنظيم السيخ الديني رغم غارات التتر بقيادة تيمورلنك على دلهي عام ١٣٩٨.

إمبراطورية المغول (١٥٢٦ - ١٧٦٤)

منذ عام ١٥٢٦، تمكن (BABUR)، أحد أحفاد تيمورلنك وجنكيزخان، من إنشاء أسرة المغول الحاكمة، فاحتلّ البنجاب ووصلت قواته إلى حدود البنغال، بعد أن هزم السلطان وسيطر على كشمير والسند وكنداهار، محاولاً الحصول على تأييد الهندوس من خلال ابتداع دين واحد هو «الدين الإلهي». وخلال هذه المرحلة، ضُبط الأمن شمال الهند وبرز الفن الهندو - إسلامي بأبرز وجوهه، من الجوامع إلى المدافن والجنائن والرسوم والقصور، خاصة في دلهي. إنما، منذ ١٧٠٧، ومع وفاة آخر ملوك سلالة المغول العظام، بدأت مملكة المغول بالإندثار تمهيداً للغزو الأوروبي.

الهند البريطانية (١٧٦٤ - ١٩٤٧)

سبق السيطرة البريطانيّة على الهند اكتشاف البلاد من خلال رحلات ماركو بولو (١٢٥٤ - ١٣٢٤) وفاسكو دي غاما الذي سيطر على البلاد لصالح البرتغال منذ ١٤٩٨، فحارب المسلمين والأتراك في المحيط الهندي ودمّر أسطولهم عام ١٥٠٩.

وأنشئت الشركة البريطانية للهند الشرقية عام ١٦٠٠، وتمكّن أسطولها من تدمير الأسطول البرتغالي عام ١٦١٢، وأقيمت القلاع البريطانية في مدن هندية عدّة. كما ضمّت الشركة جزيرة بومباي عام ١٦٦١ وأنشأت كالكوتا عام ١٦٩٠. وفي عام ١٦٠٢، أنشئت الشركة الهولندية للهند واحتلت سيلان. وفي عام ١٦٦٤، أنشأ الفرنسيون شركة الهند الشرقية. إلاّ أنّ السيطرة الفعلية بقيت للبريطانيين الذين عيّنوا حكّاماً على الهند أبرزهم اللورد شارلز كونواليس (١٧٨٦ - ١٧٩٣) الذي منح الأرض للمغول فأمسوا مزارعين وانصرفوابذلك عن الحرب ومقاومة الاحتلال.

وفي عام ١٨٥٨، تنازلت شركة الهند عن البلاد للتاج البريطاني. وفي عام ١٨٧٧، أصبحت الملكة فيكتوريا أمبراطورة الهند، التي تشمل أيضاً برمانيا وسيلان، فانتشر

الموظفون البريطانيون في المراكز المهمة كالضباط والقضاة، وأمسكوا بزمام الاقتصاد.

وفي عام ١٨٦٩، وُلد غاندي الذي أصبح محرّر الهند وبطلها القومي قبل اغتياله في ٣٠ كانون الثاني ١٩٤٨.

وخلال الحرب العالمية الأولى، قدمت الهند للجيش البريطاني مليون وثلاث مئة ألف مقاتل إنضووا في الفرق الهندية الشهيرة.

وفي الحرب العالمية الثانية، قدمت الهند مجدداً أكثر من مليون ونصف مليون مقاتل للجيوش البريطانية.

أخيراً، استقلّت البلاد عن التاج البريطاني عام ١٩٤٧، كما انفصلت عنها سيلان (سيرلنكا الحالية) وبرمانيا، ونشأت الباكستان الغربية كقسم من الهند الشرقية التي أصبحت بنغلادش. وفي عام ١٩٥٤، اعترفت الهند بسيادة الصين على التيبت. وخلال عام ١٩٩٧، احتفلت البلاد بالذكرى الخمسين لاستقلالها وزارتها ملكة بريطانيا[١].

ج. إقتصاد الهند

منذ انهيار الاتحاد السوفياتي الذي كان يستحوذ على ٦٠ بالمئة من تجارة الهند الخارجية، قامت الهند بتخفيض عائدات الجمارك والبضائع التي تخضع لترخيص مسبق للإستيراد. كما سمحت للمصادر الأجنبية بتمويل ٥١ بالمئة من رؤوس المال المشتركة، واعتمدت التخصيصية في النواحي الأساسية لاقتصادها كالمواد الكيميائية والصلب والبترول[٢].

فالهند التي يتراوح الناتج القومي الصافي (PNB) للفرد فيها بين ٣٤٠ و٣٥٠ دولاراً، ويعمل فيها ٦٣ بالمئة من القوى العاملة في الزراعة، و١١ بالمئة في الصناعة، و٢٢ بالمئة في الخدمات و٤ بالمئة في المناجم، بلغ حجم البطالة فيها ٣٥ مليون في نيسان ١٩٩١، كما بلغت نسبة التضخم عام ١٩٩٥ حوالى ١٠,٥ بالمئة، والديون الخارجية ١٣ مليار دولار عام ١٩٩٤. ويعيش في الهند ما يقارب الـ ٤٢٠ مليون نسمة تحت مستوى الفقر، أي بأقل من ٣٠ دولاراً شهرياً.

أهمّ منتوجات الهند الزراعية هي الأرز والذرة الصفراء والقنب والقطن والقمح

(١) GAUTIER François"La visite de la reine Elizabeth", le Figaro, N° 16536, mardi 14/10/1997, p. 6.

(٢) FREMY, opcit, p. 1239

والشعير واللفت وقصب السكر، رغم أنّ وسائل الريّ بدائية ومحدودة[١]، وهي تعتمد على البترول (٧٨٨ مليون طن عام ١٩٩٤)، واللينيت (١٨,٨ مليون طن)، والغاز (١٨,٨ مليار متر مكعب)، والكهرباء (٣٢٣,٣ مليار كيلوات)[٢].

أبرز ما تستخرج الهند من المناجم المعادن التالية (عام ١٩٩٤):

- الزنك (٠,٣٢٥ مليون طن).
- الرصاص (٤٤,٨ مليون طن).
- الحديد (١٠ مليارات طن).
- أوكسيد الحديد (١٠ مليارات طن).
- الكلس ١٤,٢ مليون طن).

إضافة إلى الملح والنحاس والبوكسيت والدولوميت والجبس والمنغنيز والكروم والصلصال والطبشور والذهب والماس[٣].

وفي الميدان الصناعي، تُصنّع الهند القطن والقنب والسكر والاسمنت والأوراق والحديد والفولاذ والآلات المتعددة والسيارات والأدوات الكهربائية والأسمدة الكيميائية والبتروكيميائية[٤].

تجارياً، بلغت صادرات الهند عام ١٩٩٤ ما يقارب ٦٩٥,٤ مليار روبية، خاصة من الأحجار الكريمة واللؤلؤ ومعدات الهندسة والثياب والمعدات الكيميائية والقطنيات. كما استوردت ما يعادل ٧٢٨ مليون روبية، خاصة من المنتوجات القطنية والآلات غير الكهربائية.

واحتلت الهند، عام ١٩٩٤، المركز الأول في إنتاج الشاي وقصب السكر والأرز، والمركز الثالث في إنتاج القمح والحبوب والقطن، والرابع في الخشب والفحم، والخامس في الغنم والحديد، والسابع في الذرة والصيد البحري والبوكسيت، والتاسع في البن، والثالث عشر في اللينيت[٤].

(١) ٤٥ بالمئة من الهنود لا يستطيعون شراء ما يحتاجونه من الحبوب التي بلغ محصولها عام ١٩٩٥: ١٧٥ مليون طن من الأرز و٨١,٦ مليون طن من القمح و٦٣ مليون طن لباقي الحبوب.

(٢) FREMY, opcit, p. 1240

(٣) لمزيد من التفاصيل عن الاقتصاد انظر الملحق رقم ٢.

(٤) FREMY, opcit, p. 1240

د. الإنجازات الهندية ودور الهند الإقليمي والدولي

إن حجم الهند وعدد سكانها الضخم وموقعها الجيوستراتيجي على المحيط الهندي ومدخل جنوب آسيا الغربي، كلها عوامل تؤهلها للتأثير في الأحداث العالمية، وقد يؤثّر ذلك على الأمن الإقليمي في جنوب القارة الآسيوية، وعلى جهود المجتمع الدولي للحدّ من انتشار السلاح النووي وغير التقليدي.

إلاّ إنّه، ورغم هذه المعطيات الجيوستراتيجية، ما زالت الهند محدودة الدور دولياً بسبب فقرها وتراجع أهمية شعوبها ودرجة الأميّة المنتشرة بين صفوفهم. علاوة على ذلك، فإنّ التزايد السكاني المستمر والكبير، يمنع الهند، على المدى المنظور، من تحسين الدخل الفردي فيها ليعادل الدخل الفردي في اليابان أو كوريا الجنوبية أو تايوان أو هونغ كونغ.

لذلك يرى بعض الاقتصاديين أنّ على الهند التحوّل تدريجياً في اقتصادها نحو الصناعة والخدمات، لأنها تؤمّن اقتصاداً وطنياً أفضل ومدخولاً عائلياً أكبر يترافق مع الحدّ من الزيادة السكانية[(١)].

وبالفعل، شجع القادة الهنود بين الستينات والثمانينات، التصنيع لتقليص الاعتماد على المصنوعات الأجنبية وتعزيز الدخل القومي. وهكذا راحت الهند تنتج الصناعات الثقيلة، كصناعات الحديد والفولاذ والإسمنت والسيارات والسفن والمعدات العسكرية والهندسية والآلات، فظهرت الشركات العامة الضخمة في هذه الميادين[(٢)].

علاوة على ذلك ورغم تخصيص ٣ بالمئة فقط من الدخل القومي للتعليم مقابل ٦ بالمئة لدول العالم الأول، فإن الهند توجه قدراتها التعليمية وعلماءها نحو المصانع الحربية لدعم قواتها العسكرية لأسباب أمنية قومية[(٣)].

إنما بقيت الصناعة فيها متخلّفة عن مثيلاتها في الصين واليابان وكوريا الجنوبية وتايوان لأسباب، أبرزها قرار الهند الابتعاد عن الأسواق العالمية لحماية صناعتها المحلية، مما أدى إلى عدم تطور الشركات العامة الهندية لتصبح منافسة على الصعيد الدولي ولاسيما على الصعيد الآسيوي الجنوبي[(٤)].

---

(١) PONCHELET Herné, "Inde: le grand paradoxe", le point, 1146, 3 septembre 1994, p. 43

(٢) The Economist, 23 juin, 1990, p. 27

(٣) Johnson, "Development in South - Asia", Harmondsworth, 1983, p. 214

(٤) Asia, Economist, 23 juin 1990, p. 27

سياسياً، مرّ العام ١٩٩٧ على الهند حاملاً معه الذكرى الخمسين للإستقلال الذي كان الثمرة الأولى لموجة التحرّر من الاستعماد الغربي التي انطلقت بعد الحرب العالمية الثانية. هذه الذكرى تُوفّر للهند عدداً من المعايير المهمّة التي تتمكن من خلالها من المقارنة بين الآمال والمنجزات خلال نصف قرن من الحكم الوطني.

فالإنجاز الأكبر هو محافظة الهند على النظام الديموقراطي البرلماني، بعكس غالبية الشعوب المجاورة في الشرق الأقصى. والهند عريقة في هذا النظام، إذ أجرت أول انتخابات بلدية في السبعينات من القرن الماضي، وتمكّن حزب المؤتمر الهندي بحلول ثلاثينات القرن الحالي من تشكيل عدد من الحكومات الإقليمية، مما أمّن للناخبين السياسيين والإداريين دروساً مهمّة في الحكم التمثيلي المسؤول. وقد لعب جواهر لال نهرو وزملاؤه من الرعيل الاستقلالي الأول دوراً مهماً في هذا الإطار بعد الاستقلال، رافضين التوجّهات القومية والإيديولوجيّة[(١)].

وبالفعل، خلت احتفالات ١٩٩٧ من الشعارات الرنانة والمزايدات العاطفية التي تنتشر عادة في بلدان العالم الثالث.

ومن إنجازات الهند التاريخية، الدور الذي لعبه نهرو في حركة عدم الانحياز التي صبغت التاريخ العالمي، خاصة خلال أزمة السويس عام ١٩٥٦.

وضمن الإطار نفسه، يُعتبر مبدأ المقاومة السلمية من أهم إنجازات المهاتما غاندي ومن أهم المساهمات في الممارسة السياسية للقرن العشرين. لقد استطاع غاندي ونهرو مشتركين إقناع بريطانيا باستحالة السيطرة على الهند دون مساعدتهما. كما أدخل غاندي إلى السياسة أيضاً أبعاداً محلية بارزة، وساهم في اعتماد الهند لنظام التعددية الحزبية وحرية الصحافة وروحيّة النقد للقادة السياسيين والحرية الاقتصادية[(٢)].

ومن مميزات الهند البارزة، نذكر سوقها الاستهلاكي الضخم، والنخبة التكنوقراطية المؤهّلة لقيادة البلاد خلال دخولها القرن الحادي والعشرين، والشركات ذات المستوى العالمي، والتكنولوجيا المتطورة خاصة في برمجة الكومبيوتر في «سيليكون فالي» الهندي في بنغالور. وتتميّز أيضاً بالجامعات والمؤسسات الدراسية الراقية.

---

(١) روجر أوين، «السنة الخمسون على استقلال الهند»، الحياة، ١٢٦٣٥، الجمعة ٣ تشرين الأول ١٩٩٧، ص ١٧.

(٢) DE la GRANGE Arnaud, "L'Inde célèbre un demi - siècle de liberté", Le Figaro, 16478, jeudi 6 août 1997, p. 3

ومن إنجازات الهند تصنيع القنبلة الذرية منذ ١٩٧٤ ودخولها نادي الدول التي تملك القدرات النووية. فقد أجرت بالفعل تجربتها النووية الأولى والأخيرة عام ١٩٧٤، ورفضت توقيع معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ما لم تقترن بنزع كامل للسلاح النووي في العالم، مسجلة موقفاً سياسياً وستراتيجياً مستقلاً ضمن لعبة الدول الكبرى. فالهند تريد إبراز دورها العالمي الذي يتناسب وحجمها، ديموغرافياً وجغرافياً، وهذا الموقف إتخذته رغم أنها كانت أول من رعى، إلى جانب الولايات المتحدة، معاهدة حظر التجارب النووية عام ١٩٩٣.

كتبت صحيفة تليغراف الهندية أنه «في الوقت الذي ينتشر في البلاد فقر دائم، يردّ بعض الهنود ممن هم في أعلى مراتب السلطة، على ذلك بالبحث عن مسالك القوة الخارقة»[١]. ففي الواقع، يرغب كبار السياسيين والعسكريين في أن تنخرط بلادهم في الخيار النووي بالمفهوم الواسع. ويؤيدهم في ذلك غالبية الشعب، حسب استطلاعات الرأي.

والهند ترى انه من غير المنطقي أن تلجأ الدول المصنِّعة للأسلحة النووية إلى الحفاظ على ترسانتها فيما تطلب من الآخرين عدم اللجوء إلى تسليح أنفسهم بالمقدار الذي ذهبت إليه. وهي تسمي ذلك التمييز العنصري النووي أو «الابارتييد النووي». وهذا الموقف أذكته أنديرا غاندي التي رفضت الاستعمار الجديد للهند، التي تمتلك حالياً ٢٥ قنبلة نووية.

حتى على صعيد البحرية، تمتلك الهند حاملتي طائرات، الكيكرانت والفيرات (Virat - Kikrant)، وقد أنهت خدمات الأولى في ٣١ كانون الثاني ١٩٩٧ بعد خدمة ٣٦ سنة. وتحاول شراء حاملة طائرات روسية هي الأميرال غورشكوف (Gorshkov). والهند خاضت ثلاث حروب مع باكستان في الأعوام ١٩٤٧ و١٩٦٥ و١٩٧١ وحرباً مع الصين عام ١٩٦٢. وخلال هذه الحروب الأربعة، لعبت البحرية دوراً مهماً، خاصة عام ١٩٧١ عندما شوشت بشكل كامل على الاتصالات البحرية الباكستانية. وما زالت البحرية تلعب هذا الدور المهم في السياسة الخارجية لأن ٩٧ بالمئة من التجارة الهندية تُوجَّه بطريق البحر الذي تمتد شواطئها عليه مسافة ٧٥٠٠ كليومتر، فيما تجاورها لجهة البر ثلاث دول معادية هي الصين والهند وبنغلادش. وهي تحاول أن تبقى قوة بحرية بارزة في المحيط الهندي بهدف حماية مصالحها، حسب الناطق الرسمي باسم الخارجية الهندية. كما تحاول القيام

(١) بارثا بانرجي، «الهند بدأت أخيراً التحدّث عن ممارسة خياراتها النووية»، الشرق الأوسط، ٦٦٤٣، الثلاثاء ١٩٩٧/٢/٤، ص ١٥.

بتغطية بحرية لجوارها المباشر، وصولاً إلى آسيا الوسطى وجنوب شرق آسيا والصين وشبه الجزيرة العربية[١].

ومن إنجازات السياسة الخارجية، وعلى الصعيد العالمي، ما تزال الهند تتابع طريقها الخاص، مرتكزة على مبدأ عدم الانحياز الذي خطه نهرو وعلى صداقتها الدائمة مع روسيا وعلى موازنة الجبار الصيني في جنوب الشرق الآسيوي. وستتبع هذه السياسة خلال العقود الأولى من القرن الحادي والعشرين، كما يبدو في مخططاتها الحالية. وهي ما زالت تُسمع صوتها في الأوساط الدولية وتطالب بالدخول إلى نادي الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن. كما تُشكّل سدس البشرية مما يعطيها أهمية قصوى على صعيد الاستثمارات الخارجية الاقتصادية[٢].

وضمن الإطار نفسه، بدأت الهند منذ عام ١٩٩٦ بالتخطيط لزرع الثقة بينها وبين الصين مما يحفظ الهدوء والسلام على الحدود. وهي بذلك تنظر بمنظار الدولة العظمى التي تستعمل معايير جيوستراتيجية في علاقاتها الدولية بدلاً من المعايير العاطفية والسياسية والاقتصادية.

وبالفعل، وقعت الحكومتان الصينية والهندية، بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني ١٩٩٦ بالأحرف الأولى، اتفاقاً لخفض قواتهما على الحدود المشتركة، على ألاّ يلجأ أي منهما إلى القوة ضد الآخر، وذلك للحدّ من إمكانات الصراع المسلّح بينهما. وأفادت وكالة «برست تراست» الهندية أنّ البلدين قررا خفض مستويات التسلّح في المنطقة الحدودية، وتجنّب إجراء مناورات عسكرية كبيرة، ومكافحة تجارة المخدرات عبر الحدود وإقامة خطوط ملاحية مباشرة بينهما. كما وقع الرئيس الصيني زيمين، خلال زيارته للهند في تشرين الثاني ١٩٩٦، اتفاقات ثلاثة حول المواضيع المذكورة أعلاه، بهدف زرع الثقة بينهما[٣].

وإثر توقيع الاتفاقات، صرّح الناطق الرسمي باسم الخارجية الصينية أنّ بلاده لن تزوّد باكستان، الخصم الأكبر للهند، تكنولوجيا نووية أو أسلحة نووية[٤]. بالمقابل يرى مسؤولون

(١) De la GRANGE Arnaud, “Une ambition de puissance régionale”, le Figaro, 16478, jeudi 7 août 1997, p. 3

(٢) De la GRANGE Arnaud, Idem

(٣) وكالة رويتر، الجمعة ٢٩ تشرين الثاني ١٩٩٦.

(٤) وكالة الصحافة الفرنسية، الجمعة ٢٩ تشرين الثاني ١٩٩٦.

هنود أن توقيع اتفاق اقتصادي مع الصين، وخفض عددالقوات على امتداد الحدود معها، ودفع التجارة والاستثمار يمكن أن تساعد في تحسين العلاقات معها.

وضمن الإطار الخارجي نفسه، قامت ملكة بريطانيا اليزابيت الثانية منذ الخامس عشر من تشرين الأول ١٩٩٧، بزيارة للهند تهدف إلى المحافظة على العلاقات الجيدة معها[١]. كما شهدت الهند محادثات أجراها وزير الخارجية الأميركي للشؤون السياسية توماس بيكر ينغ تمهيداً لزيارة الرئيس كلينتون والوزيرة أولبرايت لها مطلع العام ١٩٩٨ وذلك لإجراء محادثات موسعة للبدء بحوار ستراتيجي مباشر مع الهند[٢].

حتى في الشرق الأوسط، أبدت الهند رأيها الخاص الذي ينطلق من مفهومها للقوة الكبرى وللدور الذي تريد أن تلعبه. فخلال زيارة الرئيس الاسرائيلي عام ١٩٩٦، طلب منه وزير الخارجية الهندية أندير جوجرال أن يسعى لتحسين علاقة بلاده مع الدول العربية المجاورة. وجاء هذا الموقف بعد أن أبدت الهند مخاوف بشأن تعثُّر محادثات السلام في الشرق الأوسط. كما تركزت زيارة وايزمن على أكثر من ١٠٠ مشروع مشترك بين البلدين، معظمها في الميادين الزراعية والثقافية.

هـ. الهند أمام المشكلات

إعترضت الهند في مسيرتها الستراتيجية والاقتصادية والسياسية صعوبات حاول المسؤاوون معالجتها. كما سينصبُّ اهتمام الادارة الهندية في العقود المقبلة على متابعة الجهود لتأمين تغذية سكانها، لاسيما مع تقلُّص نسبة وفاة الأطفال وتحسُّن مستوى المعيشة. أمّا جهودها لتحديد النسل فتعترضها صعوبات عدَّة بسبب الإيمان الديني والتقاليد المحلية والجهل بوسائل منع الحمل. يُضاف إلى ذلك أنّ من عادات المجتمعات الزراعية كمجتمع الهند، الإكثار من الأبناء الذين يشاركون في سن مبكر بالنشاطات الزراعية. يُضاف إلى ذلك أنّ الاقتصاد الهندي ينمو بشكل أبطأ منه في الصين، مما يزيد من مشكلة الزيادة السكانية غير المترافقة مع النمو الاقتصادي.

وضمن التدابير للحدّ من النسل، أُجريت عمليات تعقيم إلزامية في عهد سنجاي غاندي، الابن الأصغر لأنديرا، رغم المعارضة المتزايدة لها. كما سُجِّلت اقتراحات بمنع الرجال الذين يتزوجون قبل سن الـ ٢١ سنة، والنساء اللواتي يتزوجن قبل الثامنة عشر، من

(١) وكالة الصحافة الفرنسية، الجمعة ١٧ تشرين الأول ١٩٩٧.
(٢) وكالة رويتر، ١٦ تشرين الأول ١٩٩٧.

الحصول على وظائف في القطاع العام، وعدم منح ترقية لكل شخص لديه أكثر من طفلين.

وهكذا يعيش نصف عدد سكان الهند في فقر مدقع، خاصة وان مواردهم هي زراعية فقط، وليس بالإمكان بالوسائل البدائية المستعملة تأمين حدّ لائق من الحياة للعائلات الكبيرة[١]. وينعكس هذا الوضع سلباً على اقتصاد البلاد، رغم «الثورة الخضراء» الزراعية التي بدأت منذ الستينات وعززت بشكل كبير إنتاج المحاصيل لاسيما الأرز والقمح[٢].

ومع تصاعد مخاوف عجز محاصيل الحبوب في آسيا المترافق مع الزيادة السكانية، خاصة في الهند، أكد مسؤول في «معهد أبحاث المحاصيل الزراعية» في أواخر عام ١٩٩٦ أنّ «نمو إنتاج الغذاء في الهند منذ سبع سنوات لم يكن مشجعاً»[٣]، وحذر من أنّ زيادة سكان البلاد بنحو ١٠٠ مليون نسمة في خمسة أعوام، دون أن يتزامن ذلك مع ارتفاع في إنتاج الغذاء، قد يدفع نحو مجاعة كبرى.

إنّ عدد السكان الضخم في الهند، كان من الممكن أن يُؤمِّن مصدراً للغنى وللأهمية الدولية. لكن ذلك يفرض أن يوفر المجتمع لهم تعليماً أفضل وتشجيعاً للتقدّم وطرقاً جيدة للمبادرة الفردية وروح الاكتفاء. وما يُظهر مدى تخلّف بعض العناصر المكونة للمجتمع الهندي على الصعيد الثقافي والحضاري، ما أوردته وكالات الأنباء من أن هندياً في الرابعة والعشرين من عمره انتحر في ١٤ تشرين الثاني ١٩٩٦ احتجاجاً على إقامة مسابقة ملكة جمال العالم خلال السنة نفسها في الهند.

كما أثارت هذه الانتخابات موجة من الاحتجاجات لدى منظمات تحرير المرأة والقوميين الهندوس[٤].

ومن المعروف ان عدد المتعلمين من الرجال في الهند لا يتجاوز ٥٠ بالمئة، فيما تبلغ النسبة لدى النساء ٢٠ بالمئة فقط[٥].

ومع محاولات الهند تحويل اقتصادها نحو الصناعة، تساءل بعض المحللين الاقتصاديين عن جدوى تحول بلد كالهند يمتلك نحو نصف مليار فلاح إلى التصنيع؟ فهل يمكن للهند

(١) كينيدي بول، «**الاستعداد للقرن الحادي والعشرين**»، دار الشروق، عمان، ١٩٩٣، ص ٢٢١.
(٢) World ressours, 1990, p. 245
(٣) وكالة رويتر، الجمعة ١٩٩٦/١٢/٢٧.
(٤) وكالة الصحافة الفرنسية، نيو دلهي، الخميس ١٩٩٦/١١/١٤.
(٥) PONCHELET Hervé, **"Inde: le grand paradoxe"**, Unesco statiscal yearbook 1989.
Le Point, 1146, 3 septembre, p. 43

بناء عالم تنافسي مع أوروبا على التكنولوجيا، لا سيما مع العدد الكبير من العمال غير المهرة لديها؟

ويعكس هذا التساؤل صعوبة إلحاق الهند بالبلدان المتطورة التي تحولت من الاقتصاد الزراعي إلى الصناعي منذ ١٥ عاماً، كأوروبا الغربية مثلاً[1].

ويترافق مع النمو الاقتصادي في الهند أضرار بيئية مهمة، إن لجهة المناخ وتلوث الهواء وخسارة سطح التربة وملايين الهكتارات من الأرض الزراعية والأحراج وتلوث آلاف الأميال من الأنهار بالمواد السامة الكيميائية والصناعية وتدمير مناطق واسعة من الصيد البحري. فبسبب النمو السكاني، فقدت المنطقة المحيطة بنيو دلهي ٦٠ بالمئة من غاباتها خلال العقدين الأخيرين، لاستعمال الأشجار في أغراض الطبخ والتدفئة. كما أشار أحد التقارير إلى أن الفقر واستمرار القضاء على الغابات والأثر السلبي للتنمية الاقتصادية، وصلت بالتلوث البيئي إلى نسبة عالية خطرة[٢].

ويقول التقرير إنه، من أصل ٣٠٤ ملايين هكتار التي تتشكّل منها البلاد، يخضع ٦٠ بالمئة للتدهور الإيكولوجي. ويعيش حوالى ٨٠ بالمئة من السكان في ظروف معيشية متدنية. وجميع الأنهار الأربعة عشر، بما فيها نهر الغانج، والتي توفر ٨٥ بالمئة من مياه الشرب، ملوّثة، مما يُضاعف الأمراض. ويعتبر مُنظّم التقرير أنّ ما نسبته ٨٠ بالمئة من المرضى في المستشفيات هم ضحايا التلوّث البيئي[٢].

سياسياً، لا تؤمن الهند، خلافاً لجاراتها الإقليمية، بالنظام العالمي الجديد، بل تتوقع أن يكون عالم المستقبل كالماضي تماماً[٣]. كما أن المواجهة المستمرة مع باكستان حول كشمير، والقلق من سياسات الصين على الحدود المشتركة، تُبقيان الهند في وضع سياسي وعسكري غير مستقر. فخطر الاشتباكات شبه الدائم بين الهند وكلا من باكستان والصين، يدفع البلاد للاحتفاظ بجيش ضخم، إضافة إلى عدد كبير من الطائرات والقدرات البحرية والنووية، مع ما يلحق ذلك من علماء ومهندسين ومعاهد بحث وتطوير ومصانع عسكرية مما يؤثر على تنمية الاقتصاد الوطني[٤].

---

(١) Johnson, opcit, p. 214.

(٢) T. Wicker, "Battered and abused", New York Times, 25 november 1988, PA 31.

(٣) S.S KIM, "China and the World", Boudler, Colo, 1989, PA 31.

(٤) Far easter economic review, 7 June 1990, PP 47 - 51.

أما الوضع الداخلي للهند فهو لا يساعدها على التطور اقتصادياً وصناعياً. فهي لا تتمتع بالوحدة الوطنية الجاهزة لمواجهة التحديات العالمية الحديثة في ظل الفئوية الداخلية والتوترات الإقليمية. ففي الهند ٢٥ هوية عرقية مميزة، ونظام طائفي تراتبي، وفروقات كبيرة في الدخل بين الفقراء والطبقة المتوسطة. هذا علاوة على وجود أحزاب سياسية ماركسية منتشرة، وأقلية ناشطة من طائفة السيخ المعارضة، إلى جانب أغلبية هندوسية ساحقة.

يُضاف إلى ذلك مشكلات داخلية كبيرة، كسرعة تشكل الحكومات الإئتلافية وسرعة سقوطها، والخلافات بين الحكومة المركزية والولايات، والفساد المنظّم والمحسوبية، والقرارات البيروقراطية الخاطئة، والصراعات الطائفية والعرقية والطبقية التي أدت إلى الفوضى السياسية[١].

ومن المشكلات التي تعترض الهند، عجز الإدارة ومؤسسات البلاد عن التصدي لويلات الطبيعة وللأمراض الاجتماعية بشكل فعلي. ففي كل عام، تنزل بالهند إعصارات قوية وسيول تؤدي إلى وفاة العديد من السكان. وعلى سبيل المثال، نذكر الإعصار القوي الذي اجتاح الساحل جنوب شرقي الهند خلال الأسبوع الأول من تشرين الثاني ١٩٩٦ والذي أودى بحياة أكثر من ألفي شخص، ودمر العديد من المنازل دون أن تتمكن السلطات من التدخل بفاعلية لوقف أضراره التي توّجها وباء الكوليرا بشكل مخيف مما استدعى تدخلاً على الصعيد العالمي للمساعدة[٢].

كما تشكو البلاد من صعوبة السيطرة الميدانية والأمنية، من قبل الحكومة المركزية، على أنحائها لا سيما البعيدة منها عن العاصمة. وهذا ما يشجع حركات الانفصال والصراع المسلح الدموي لأسباب عرقية خاصة، ودينية وقبلية ومحلية أحياناً. ومن المعروف أن منطقة شمال – شرق الهند التي تحدها بنغلادش وبورما، يسودها عدم الاستقرار ويتمركز فيها عدد من الحركات المتمردة التي تحارب من أجل إقامة كيانات عرقية وقبلية خاصة بها. وقد ازدادت هذه الحركات شراسة منذ عقدين بعد تدفق هندوس بنغاليين إلى المنطقة، مما حوّل قبائلها المحلية إلى أقليات. وقد أدى هذا الوضع إلى وقوع حروب بين السكان، نذكر منها هجوم إنفصاليين ينتمون إلى حركة "قوة نمور ولاية تريبورا"، في

---

(١) India's upheavals, Wall street journal, 14 november 1990, PA 16.

(٢) وكالة الصحافة الفرنسية، نيو دلهي، السبت ١٩٩٦/١١/٩.

منتصف كانون الأول ١٩٩٦، على إحدى قرى البنغاليين الهندوس وقتل أكثر من ٢٥ شخصاً كانوا نائمين في ساحة السوق. وقد أدى ذلك إلى إرسال تعزيزات من الجيش الهندي إلى المنطقة لتهدئة السكان. وجاء هذا الاعتداء بعد هجوم آخر شنه مسلحون ينتمون إلى شعب "الناجا" في ولاية ناجالاند الشمالية على حافلة ركاب(١).

أما الانتخابات النيابية التي جرت في شهر آذار ١٩٩٦، فقد سادتها أعمال العنف في الولايات الشمالية حيث واجه عشرات من الساسة المحليين تهماً تتصل بجرائم عنيفة. وبالفعل، ساد تاريخ الهند، منذ استقلالها، صراع دامٍ قامت به حركات هندوسية للسيطرة في الانتخابات النيابية، خاصة وأن هذه الطائفة تتمتع بأغلبية مطلقة في البلاد. وهكذا أقدم متطرفون هندوس عام ١٩٩١ على هدم جامع أيوديا (AYODHYA) مما أدى إلى معارك عنيفة داخل مدينة بومباي بين الهندوس والمسلمين(٢).

والخلافات بين الهندوس والمسلمين متأصلة في الهند. فعلى سبيل المثال، وفي ولاية ايتار براديش (UTTAR PRADESH)، التي تعتبر من أهم الولايات والقلب السياسي للبلاد، بدأت أزمة سياسية في أواخر تشرين الأول ١٩٩٧ أثارها الوطنيون الهندوس من حزب بهاراتيا جاناتا. فقد اتُّهمت الحكومة المحلية بممارسة التمييز الديني ضد مسلمي الولاية، مما أوقع صراعات دينية خلال الانتخابات النيابية في الشهر نفسه حيث جُرح عدد من الوزراء والنواب. وبسبب هذه الأحداث، اتخذت الحكومة المركزية القرار بإدارة هذه الولاية مباشرة مما هدد أمنها وحريتها(٣).

وعلى صعيد الفساد السياسي، افتقدت الهند خلال السنوات العشر الأخيرة نزاهة غاندي ونهرو. فقد أُحيل حشد من السياسيين والبيروقراطيين أمام القضاء بتهم الرشاوى. كما أكد العالم السياسي الهندي البارز "بارثا تشتارجي" أن السياسيين في الهند هم أناس وصوليون يديرون المؤسسات الحكومية التي تضم مصالح اقتصادية هائلة(٤).

(١) ـ وكالة رويتر، الجمعة ١٩٩٦/١٢/١٣.

(٢) ـ GAUTIER François, "La droite hindoue: un militarisme sanglant", le Figaro, 16089, vendredi 10 mai 1996, PB 3.,

(٣) GAUTIER François, "Crise politique dans l'Uttar Pradesh", Le Figaro, 16544, jeudi 23 octobre 1997, p. 4.

(٤) ـ مقابلة مع الدكتور بارثا تشتارجي، أستاذ العلوم الاجتماعية في جامعة كالكوتا أجرته بارها بانيرجي، الشرق الأوسط، ٦٦٨١، الجمعة ١٩٩٧/٣/١٤، ص ١٥.

وتشكو الهند من عدم السيطرة التامة على عمليات دخول البضائع إلى أرضها، مما شجع أعمال التهريب، خاصة تهريب الدولار والذهب التي تُعَد الهند أكبر دولة مستهلكة له في العالم. فقد قُدِّرت كمية الذهب التي تدخل البلاد سنوياً بطريق التهريب بـ١٢٥ طناً من أصل ٥٠٠ طن من الذهب المستورد. وبغية الحد من أعمال التهريب هذه، حررت الهند استيراد الذهب، وسمحت للبنك المركزي ولسبعة مصارف أخرى وهيئات حكومية باستيراده دون إذن خاص. ويعكس إقبال الناس على المعدن الثمين تخوفاً مستمراً من التضخم، أكثر من كونه شعوراً بالثروة(١).

ومن مظاهر التخلف في الهند، التفاوت في المستوى الحضاري داخل المجتمع. فالفقر المدقع يجاور الغنى الفاحش، وتنشيط الثقافة في الجامعات تحيط به الأمية، وممارسة إجهاض البنات خوفاً من دفع المهر تجاور نشأة ثاني طفل أنبوب في العالم. أما الفيلة فتُستعمل في الورش داخل بومباي بدل الآليات الحديثة، فيما تُطلق البلاد الصواريخ العابرة القارات وتُجز القنبلة الذرية(٢).

وفي الهند، ما زالت قرون التاريخ، المتباعدة أصلاً، تتجاور. فما برح قسم من الشمال الشرقي للهند يعيش في مرحلة ما قبل التاريخ، وتجتاز أقسام كبيرة من الريف مرحلة القرون الوسطى، وتُطبِّق في المعامل معايير الرأسمالية الصناعية المتوحشة حيث يعمل الأطفال، في حين تنتشر وسائل التكنولوجيا والأتمتة تحضيراً للقرن الحادي والعشرين.

٢- المشكلات الخارجية

على الصعيد الخارجي، إعترضت مسيرة الهند مشكلات حدودية مع الدول المجاورة، أبرزها مع باكستان وبنغلادش والتيبت وروسيا. فبين الهند وباكستان كثرت خطوط الفصل الحمراء والمعلنة، وشهد إقليم كشمير ثلاث حروب في الأعوام ١٩٤٨ و١٩٦٥ و١٩٧١. كذلك عادت الاشتباكات إلى الإقليم في ١٤ أيار ١٩٩٥ بين المسلمين والهندوس، مما أدى إلى إحراق حوالى مئة منزل ومعبد للهندوس ومقتل العشرات (٣). كما أن الحرب قد تدلع مستقبلاً في أية لحظة لأن أسباب الخلاف ما زالت قائمة، ولأن كلاً من الدولتين

(١) وكالة الصحافة الفرنسية، بومباي، الجمعة ١٩٩٧/١١/١٧.

(٢) PONCHELET Hervé, "Inde: le grand paradoxe", le point, 1146, 3 septembre 1994, p. 43.

(٣) GAUTIER François, "L'Inde et le Pakistan se disputent le Cashemire", le Figaro, 16478, jeudi 7 août 1997, p. 3.

يحاول منذ أكثر من نصف قرن جذب الإقليم إليه رغم تكريس انفصاله عنهما منذ ١٩٧٢ وتبعية كل جزء منه لأحدهما[1].

واحتمال وقوع الحرب بين الهند وباكستان يثير الخوف، لأنهما دخلتا ميدان التنافس النووي، مما دفع بواشنطن لتعليق مساعدتها لاسلام آباد منذ ١٩٩٠ لإلزامها على الحد من نشاطاتها النووية. بالمقابل، ترى باكستان وجوب إكمال برنامجها لتحقيق التوازن الستراتيجي مع الهند.

وتقطن في كشمير أكثرية ٨٠ بالمئة من المسلمين. وقد أدى الانفجار الطائفي بينهم وبين الهندوس إلى تجاوز حدوده في همالايا إلى مناطق هندية مجاورة، كبومباي التي كادت أحداثها الطائفية تهدد كيان البلاد بأكمله، وأدت إلى تبادل التهديدات بالتدخل العسكري في الإقليم بين راجيف بيلوت، مساعد وزير الأمن الداخلي الهندي، وسردار غسان علي، وزير خارجية باكستان، خلال شهر أيار ١٩٩٥[2].

والخلاف الحدودي بين البلدين أدى إلى تدخل الصين. ففي أواخر تشرين الثاني عام ١٩٩٦، وقّع الرئيس الصيني جيانغ زيمين اتفاقاً عسكرياً مع نيودلهي خلال الزيارة الأولى لمسؤول صيني كبير إلى الهند منذ نصف قرن. وفي الوقت نفسه، دعا الرئيس الصيني إلى إنهاء الخلاف بين نيو دلهي و إسلام أباد[3].

رغم هذا التدخل، فإن العلاقات مع الجار الأكبر، أي الصين، لم تكن جيدة. فرغم توقيع اتفاق بين الهند والصين لفصل القوات على الحدود البالغة ٤٠٠٠ كيلومتر، ما زال الخلاف مستمراً، ويتواجه الجيشان الهندي والصيني على الحدود في بامير والهملايا حيث نشر كل من البلدين مائة وخمسين ألف جندي.

وخلاف الهند مع الصين دفعها إلى رفض توقيع معاهدة المنع الكامل للتجارب النووية، وذلك تخوفاً من الصين التي تُعتبر إحدى الدول الآسيوية النووية التي تفرقها مع الهند خلافات حدودية وعقائدية وسياسية. وبالفعل، عمدت الصين خلال عام ١٩٩٢ إلى تنفيذ إحدى تجاربها النووية فيما كان يزورها الرئيس الهندي[3]. كما ساعدت باكستان، عدوة

(١) GAUTIER François, “Entre l’Inde et le Pakistan: Guerre de nerfs sur le Cashemire”, le Figaro, 15780, lundi 5 mai 1995, p. 5.

(٢) وكالة رويتر، الأحد ١٤ أيار ١٩٩٥.

(٣) DU SABLON Jean Leclec, “La tension monte entre l’Inde et le Pakistan”, le Figaro, 19265, lundi 2/12.1996, p. 5.

الهند، للحصول على القدرة النووية وعلى صواريخ باليستية نموذج م١١ (M11) تحمل رؤوساً نووية.

إقليمياً، للصين مطامع جغرافية في مناطق كبيرة من أراضي شمال ـ شرق الهند. وهي لا تعترف بخط ماكما هون الذي رسم بموجبه البريطانيون الحدود بين البلدين في بداية القرن العشرين، وخاصة في جبال الهملايا. فإقليم تاوانغ (TAWANG)، الذي يتبع حالياً للهند، يُعتبر تاريخياً من إحدى مناطق التيبت الصينية. وفي عام ١٩٦٢، هاجمت الصين الهند وأهانت جيشها، وذلك بسبب استقبال نهرو للدالاي لاما. ومنذ ذلك التاريخ، احتفظت ببضعة آلاف الكيلومترات المربعة من المناطق الهندية تحت احتلالها العسكري، ونصبت مئات الصواريخ الباليستية حاملة الرؤوس النووية (IRBM) على هضبة التيبت[1].

واختلفت الهند مع بنغلادش أيضاً بسبب مياه نهر الغانج الذي يعتبره الهنود مقدساً وحاملاً لحضارة تعود إلى عشرة آلاف سنة، والذي يجمع مياه الهملايا العليا ليصبها في خليج البنغال. فمنذ بداية الخمسينات، قرر نهرو إقامة سد لحفظ مياه النهر وتحويلها إلى الهند. وعام ١٩٧٤، انتهى العمل في السد الذي أُطلق عليه اسم "سد الحوت". ورداً على ذلك، اتهمت داكا الهند بتحويل المياه في زمن الجفاف وحرمانها من حقوقها التي تعادل ٥٠ بالمئة من مجمل منسوب النهر، وبفتحها في زمن الحصاد مما يُغرق مناطق واسعة من البلاد. علاوة على ذلك، زاد الجفاف نسبة الملوحة في ٦٠٠ ألف هكتار من أراضي الغابات بسبب صعود مياه البحر في مجرى النهر الفارغ، وراحت نمور البنغال الشهيرة يتضاءل عددها بسبب الجفاف.

أخيراً، ورغم توقيع رئيس وزراء الهند ورئيسة وزراء بنغلادش اتفاقاً، في كانون الأول ١٩٩٦، لمدة ٣٠ عاماً لاقتسام النهر مناصفة بين البلدين، فإن العلاقات بينهما لم تبلغ بعد مرحلة التطبيع. كما عارض العديد من نواب البنغال الهندي الاتفاق، متهمين رئيس الوزراء بعدم الحصول على ما يوازي التنازل الذي حصلت عليه بنغلادش[2].

(١) GAUTIER François, “A la dernière frontière des Indes”, le Figaro, 1690, mardi 31 décembre 1996, p. 11.

(٢) GAUTIER François, “Inde - Bangladesh, le partage des eaux de la gange”, le Figaro, 16275, vendredi, 13 décembre 1996, p. 4.

الخلاصة

كل هذه المشكلات، إضافة إلى المناورات السياسية المتزايدة التي يقوم بها المتطرفون، تساهم في إبقاء الهند أمام مستقبل غير مؤكد لجهة التأثير على الصعيد الدولي، مع بداية القرن المقبل.

وتحتاج الهند للمزيد من تشجيع الوسائل الممكنة لتحسين الإنتاج الزراعي، وإلى زيادة التكنولوجيا الصناعية وصولاً إلى الأتمتة أسوة باليابان، مع توفير البنى التحتية الضرورية للصناعة ولإنتاج الغذاء، وإلى خلق المزيد من الوظائف الصناعية لتأمين استيعاب انتقال سكان الريف نحو المدن المزدحمة أصلاً.

عليها محاربة سوء التغذية والمجاعة والتذمر الاجتماعي، وتحسين مستوى التعليم وضبط الزيادة السكانية ورفع المستوى الاجتماعي لأعداد المزارعين الهائل في الريف مع زيادة اعتمادهم على التكنولوجيا الزراعية.

عليها ضبط قضية تحول مجتمعها أو قسم منه من المجتمع الزراعي إلى المجتمع الصناعي، مع كل ما يفرض ذلك من تغيرات ديموغرافية وإنمائية وتنظيمية.

عليها التخفيف من الاعتماد غير الضروري على المؤسسات التكنولوجية الغربية التي تعمل لتحقيق أرباح عالية، كذلك التخفيف من الاعتماد على المواد الأولية الخارجية لصناعاتها.

عليها تشجيع الطبقة المتوسطة الكثيرة العدد التي تضمها البلاد، كونها منفتحة على التطور وتمتلك عدداً لا بأس به من المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.

عليها الاستفادة من علماء الرياضيات والمهندسين والاقتصاديين الذين لديها، خاصة لإتقانهم اللغة الإنكليزية، لغة المال والكومبيوتر والاتصالات والأعمال الدولية، مع العمل على تقليص العقبات البيروقراطية والتشريعية التي تعيق حالياً تطور النظام التجاري الهندي.

وينبغي منع تدمير مناطق الصيد الساحلية بالتلوث، وتنظيف الأنهار، ووقف قطع الغابات، والحفاظ على الحياة البرية وتقييد استخراج المعادن من المناجم.

فالهند هي في سباق بين التزايد السكاني، من جهة، وتأثيره على المكاسب الزراعية والصناعية، من جهة أخرى، مما يقلص التوقعات بزيادة الدخل الحقيقي ويزيد عدم

التوازن والإضرار بالسلام الاجتماعي. كما أن هذا التأثير قد يمتد إلى جنوب آسيا وإلى العالم كله بسبب حجم الهند السكاني.

أخيراً، يبدو أن الهند ستلج القرن الحادي والعشرين في وضع صعب رغم محاولاتها للحاق بالعالم المتطور، لا سيما إذا لم يُساعدها الغرب في إيجاد الحلول لمشاكلها.

ثالثاً - باكستان

باكستان، الجمهورية الإسلامية البرلمانية، انفصلت عن أمبراطورية الهند في الرابع عشر من آب ١٩٤٧ ونالت استقلالها، فانتقل سبعة ملايين من المسلمين إليها، وتركها بالمقابل عشرة ملايين من الهندوس والسيخ نحو الهند. عاصمتها اسلام اباد ومساحتها ٨٠٣٩٤٣ كيلومتر مربع مع ٥٣٥٥ كيلومتر من الحدود منها١٣٨٠ مع الهند و٨٢٠ متنازع عليها بين البلدين. بلغ عدد سكانها عام ١٩٩٦ مائة وأربعة وأربعين مليون ونصف المليون، مع توقعات بلوغه مائة وستة وخمسين مليون نسمة في العام٢٠٠٠[1].

ا- لمحة تاريخية

في عام ١٩٤٩، قام نزاع بينها وبين الهند حول كشمير تجدد عام ١٩٦٥، مما أدى إلى وقف المساعدات الأميركية عنها. وفي عام ١٩٧١، تجددت الحرب مع الهند التي ربحتها، ووُقِّع الاستسلام والهدنة في داكا في السادس عشر من كانون الأول ١٩٧١. وفي العشرين منه، استقل الجزء الشرقي من باكستان عنها وشكل دولة بنغلادش، فاعترفت بها بريطانيا، مما دفع باكستان إلى الانفصال عن الكومنولث البريطاني في الثلاثين من كانون الثاني عام ١٩٧٢. وفي السابع من شباط وُقِّع اتفاق "سيلما" مع الهند، كما وُقِّع في نيسان عام ١٩٧٤ اتفاقاً مع الهند وبنغلادش اعترفت فيه باكستان بهذه الأخيرة دولة مستقلة، فأعيدت العلاقات الدبلوماسية مع الهند في الرابع عشر من أيار١٩٧٤[1].

وفي شهر شباط ١٩٧٩، قرر محمد ضياء الحق اعتبار الشريعة الإسلامية كدستور أعلى للبلاد، وأعدم بوتو شنقاً في الرابع من نيسان ١٩٧٩. وفي السادس عشر من شباط ١٩٨١، وقعت محاولة اغتيال البابا يوحنا بولس الثاني في كراتشي. وفي الثاني عشر من شباط ١٩٨٨، انتُخبت بنازير بوتو رئيسة الوزراء بعد نجاح حزبها في الانتخابات العامة. وبعد أن أُقيلت بسبب الفساد والتعسف والديكتاتورية في الثامن من حزيران ١٩٩٠، عادت إلى الحكم في التاسع عشر من تشرين الأول ١٩٩٣.

---

(١) FREMY Dominique et Michèle, Quid 1997, Laffont Paris, 1996, PP 1321-23.

ومنذ عام ١٩٨٧، بدأت باكستان بامتلاك القدرة النووية والسلاح النووي، إلا أنها أوقفت جميع تجاربها النووية اعتباراً من الحادي عشر من تشرين الثاني عام ١٩٩٣.

ب- الاقتصاد

بلغ الناتج الداخلي الصافي لباكستان ثلاثة وخمسين مليار دولار عام ١٩٩٥، فيما وصل الناتج الوطني الصافي إلى أربعماية وثلاثين دولاراً للشخص الواحد عام ١٩٩٤. ووصل الدين الخارجي إلى حدود ٢٧,٥ مليار دولار خلال العام نفسه، مما استوجب مساعدات خارجية بلغت خلال عام١٩٩٦ ـ ١٩٩٧ ما يقارب ٢,٤ مليار دولار. وبلغ احتياط البلاد بالعملة الصعبة في أيار ١٩٩٥، ٣ مليار دولار، فيما تملك باكستان ممتلكات في الخارج بقيمة ٣٨ مليار دولار(١).

تبلغ مساحات الأراضي الزراعية في البلاد ٣١٢٩٠ مليون هكتار ثلثها مروي مع مساحات واسعة للمراعي (٤٦٤٠ مليون هكتار) وللغابات (٣٠٧٠ مليون هكتار) وللمياه (٢٥٢٢ مليون هكتار). أبرز الزراعات هي قصب السكر(٤٤,٤ مليون طن عام ١٩٩٤) والقمح (١٥,١ مليون طن) والأرز (٥,٥ مليون طن) والقطن (٥,١ مليون طن) والذرة (٢,١ مليون طن).

وهي تتمتع باكتفاء ذاتي غذائي، باستثناء القمح، لا سيما في السنوات الناشفة. مجمل أعداد المواشي بلغ عام ١٩٩٤ ما يقارب ١١٢,٦ مليون رأس(٢)، مع ٢٥٠ مليون طير وما يقارب ٦٢٨٠٠٠ طن من الأسماك سنوياً.

تُزاول البلاد زراعة الأفيون التي تبلغ محاصيلها بين ١٦٠ و٢٠٠ طن سنوياً، أي ما يوازي ٢,٥ مليار دولار أو ٥ بالمئة من الناتج الداخلي الصافي.

وتُنتج باكستان الفحم والليينيت بمعدل ٣ ملايين طن سنوياً، والبترول بما يقارب ٢٧٧٤٠٠٠ طن سنوياً مع ١١ مليون كاحتياط عام. إنتاج الغاز يبلغ ١٧,٦ مليون متر مكعب مع احتياطي يبلغ ٦٥١ مليار متر مكعب(٣).

---

(١) FREMY, idem, PP 240 -1323.

(٢)- منها ٤٢ مليون ماعز و٢٨,٣ مليون خروف و١٩,٢ مليون جاموس و ١٨,١ مليون بقرة و ٣,٧ مليون حمار ومليون جمل و٣٠٠ ألف حصان و٧٠ ألف بغل.

(٣) أرقام مسجلة عام ١٩٩٦.

إنتاج المناجم بلغ عام ١٩٩٤ ـ ١٩٩٥، ما يقارب ٩٢٢٦ مليون طن من الكلس و٦٠٤ ملايين طن من الجص و٩٢٥ مليون طن من الملح مع كميات من الأحجار الكريمة والفوسفات والكروم والكبريت.

إنتاج الكهرباء عام ١٩٩٥، بلغ ٤٨٧٥٠، ميغاوات، منها ٢١١١٢ ميغاوات مائية و٢٧٠٥٦ حرارية و٥٨٢٠ نووية. كما تميزت البلاد بصناعات الجلود وخيوط القطن والأرتيزانا من السجاد والمعدات الرياضية.

مجمل الطرق البرية بلغ عام ١٩٩٢ نحو ١٧٩٧٥٢ كيلو متراً، فيما امتدت سكة الحديد على طول ١٢٥٠٠ كيلومتر.

تجارياً، صدرت باكستان عام ١٩٩٤ ـ ١٩٩٥ بما يقارب ١٧٣,٤ مليار روبية خاصة نحو الولايات المتحدة، فيما استوردت بما يعادل ٢٢٣,٧ مليار روبية من الآلات ومعدات النقل والفيول والزيوت والمواد الكيمائية والغذائية.

أما مركزها العالمي في الإنتاج فبلغ عام ١٩٩٤ الرابع من القطن والسادس في قصب السكر والعاشر في القمح والثاني عشر في الأغنام والثالث عشر في الأرز والسادس عشر في البقريات والثاني والعشرين في الغاز.

وتتمثل مشكلة باكستان الاقتصادية في ارتفاع الدين العام بشقيه الداخلي والخارجي عام ١٩٩٦ ليصل إلى ٥١ مليار دولار، أي ما يوازي ٩٠ بالمئة من الدخل القومي. وتصحيح هذا الوضع يتطلب خفض النفقات التي تذهب بنسبة ٢٦ بالمئة إلى أغراض دفاعية تُعتبر غير قابلة للخفض بسبب الخلاف مع الهند.

ويسعى رئيس الحكومة الجديد نواز شريف لسلوك طريق الخصخصة إلى جانب السعي لاستيفاء ضريبي أجدى ولمحاربة الفساد. علماً أن الوضع الاقتصادي المتدهور كان من أهم أسباب إقالة حكومة بنازير بوتو في خريف ١٩٩٦. إلا أن سلطات شريف في الميدان الاقتصادي مقيدة بموافقة كل من رئيس الجمهورية وكبار المسؤولين الأمنيين(١).

ج. دور باكستان في جنوب شرق آسيا

مع بداية كانون الأول ١٩٩٦، بدأ الرئيس الصيني زيارة إلى باكستان استغرقت أربعة أيام، أكد خلالها أن بلاده ستواصل تعاونها النووي السلمي مع اسلام اباد، متجاهلاً

---

(١) مفرج جومانا، "باكستان: ضغط اقتصادي للجم التقدم النووي"، النهار، ١٩٦٩٠، الثلاثاء ١١/٣/١٩٩٧، ص ١٩.

التحذيرات الغربية ومخاوف الهند التي كان قد غادرها لتوه. وهدفت زيارة الرئيس الصيني إلى تبديد مخاوف نيودلهي إزاء علاقات الصين وباكستان، وإلى تأكيد أهمية هذه الأخيرة سياسياً وستراتيجياً، خاصة في الميدان النووي[١].

وتُعتبر باكستان الدولة الثانية في جنوب آسيا من حيث الأهمية النووية بعد الهند. وقد شغل العداء بين الدولتين الجارتين الأوساط الدولية خلال النصف الثاني من القرن الحالي[٢]. إنما، ومع حصول باكستان على القدرة النووية، برز تحول في الوضعين الستراتيجي والعسكري وحتى في الوضع الاقتصادي في المنطقة.

والعلاقات الباكستانية ـ الهندية مثقلة بثلاث حروب قامت بين البلدين بعد انشطار المستعمرة البريطانية القديمة عام ١٩٤٧ بينهما. وسبب النزاع الأساسي هو ولاية كشمير الهندية التي تطالب باكستان بأن يُطبَّق فيها قرار الأمم المتحدة عام ١٩٤٨ الذي ينص على وجوب تنظيم استفتاء لتقرير المصير[٣].

وما يميز الصراع الباكستاني ـ الهندي، قدرة البلدين على اللجوء إلى سبل الدفاع النووي إذا انفجر الوضع. ورغم إعلان باكستان مراراً أنها لا تريد التسلح النووي في المنطقة، واقتراحها جعل المنطقة خالية من الصواريخ النووية، إلا أنها تعتبر نفسها مضطرة للعمل ببرنامجها النووي، طالما أن الهند لم توقع معاهدة الحد من انتشار السلاح النووي.

ورغم الضغوطات الأميركية لحمل باكستان على الموافقة على المعاهدة وعلى إجراء انتخابات عامة في كشمير، فإن اسلام اباد تستفيد من خبرات وصادرات الصين في الميدان النووي، وتعمل على تجميع المواد التي تمكنها من تصنيع قنبلة ذرية، رغم تأكيد سلطاتها عكس ذلك. وكانت واشنطن قد اتهمت بكين بنقل تكنولوجيا نووية إلى باكستان، وبتزويد الجيش الباكستاني صواريخ «إم ١١» القادرة على حمل رؤوس نووية[٤].

وجاءت زيارة أخرى لتظهر مدى أهمية باكستان في التوازنات الإقليمية في آسيا الجنوبية: زيارة ملكة بريطانيا اليزابيت الثانية خلال شهر تشرين الأول ١٩٩٧ البلاد[٥].

---

(١) وكالات الأنباء، الأحد ١٩٩٦/١٢/١.

(٢) EPSTEIN Marc, "Les fantômes du Pendjab", l'Express, 4 août 1994, PP 45-49.

(٣) مفرج جومانة، «باكستان: ضغط اقتصادي للجم التقدم النووي»، النهار، ١٩٦٩، الثلاثاء ١٩٩٧/٣/١١.

(٤) BERTHY Jefferson, "Pakistan: the demolition man", Time, september 1994, p. 36.

(٥) GAUTIER François, "la visite de la reine Elisabeth", le Figaro, 16536, mardi 14/10/1997, p.6.

وضمن مفهوم الدور الإقليمي، تُعتبر باكستان إحدى الدول الفاعلة في الحرب الأفغانية. فقد زار اسلام اباد في ١٧ تشرين الأول ١٩٩٧ رئيس المجلس الانتقالي لحركة طالبان الأفغانية ملا محمد رباني، تحضيراً للسلام في بلاده. وكان رئيس وزراء باكستان نواز شريف قد زار تركمنستان واجتمع بالرئيس الأفغاني المخلوع برهان الدين رباني، وذلك بهدف إيجاد حل سياسي وتقريب وجهات النظر بين الحكومة والمعارضة الأفغانية. وتدعم باكستان حركة طالبان التي تمكنت من السيطرة على ٧٥ بالمئة من أفغانستان. لذلك فإن باكستان تريد أن تلعب دور العراب لحل الأزمة الأفغانية المستعصية، وذلك ضمن مفهومها لدورها كإحدى الدول الكبرى والفاعلة في جنوب آسيا، وبصفتها إحدى الجارات الأكثر أهمية لأفغانستان حيث يجري القتال حالياً[١].

وضمن المفهوم نفسه للدولة الكبرى التي خرجت من نظام التبعية ومن مركب النقص النووي، ترغب باكستان في انتهاج سياسة اكثر ليونة في التعاطي مع الهند بشأن سباق التسلح، كما تريد ترتيب وضعها الداخلي بشكل موافق للمصالح الاقتصادية الغربية التي تتجه إلى رصد استثمارات عملاقة لاستغلال ثروات آسيا. وهكذا تتمكن باكستان من استقبال القرن الحادي والعشرين في وضع أفضل من الوضع الذي ستغادر به القرن الحالي.

علاوة على علاقاتها الغربية والإقليمية، ترتبط باكستان بعلاقات اقتصادية جيدة مع أغلب الدول العربية، إضافة إلى عضويتها في منظمة البلدان الإسلامية[٢].

وعلى الصعيد الداخلي، تبدو اسلام اباد جادة في ضبط أوضاعها لا سيما الاقتصادية والأمنية ومحاربة الفساد. فعلى الصعيد الاقتصادي، لجأت الحكومة إلى الخصخصة مما قد يعود على الدولة بنحو مليار دولار. وقد تعهد الرئيس الجديد للحكومة، نواز شريف، بسلوك هذا الدرب مع سعيه إلى استيفاء ضريبي أفضل في البلاد، وذلك باعتماد سلسلة من التدابير الضرائبية الطارئة تمشياً مع إرشادات صندوق النقد الدولي. كما عمد إلى اقتطاع مبلغ ٦٧٤ مليون دولار من النفقات الحكومية، وخفض قيمة العملة الوطنية بنسبة ٧,٩ بالمئة، مما أدى إلى ترحيب صندوق النقد الدولي الذي تعهد بدعمه مالياً[٣].

---

(١) وكالات الأنباء، اسلام اباد، الجمعة ١٧ تشرين الأول ١٩٩٧.

(٢) الليثي نظام، «ملفات ساخنة تنتظر الحكومة الباكستانية الجديدة»، الشرق الأوسط، ٦٦٦٨، السبت ١٩٩٧/٣/١، ص ١٦.

(٣) مفرّج، المرجع نفسه.

سياسياً، ساهمت إقالة بنازير بوتو في ٥ تشرين الثاني ١٩٩٦ من قبل رئيس الجمهورية فاروق أحمد ليغاري، في تعزيز موقع الرئاسة الأولى في النظام البرلماني الباكستاني الذي طُعِّم خلال ولاية الرئيس ضياء الحق بسمات النظام الرئاسي. وكان رئيس الجمهورية قد سبق وأقال نواز شريف، الرئيس الحالي للحكومة، عام ١٩٩٣[1]. كما عزز الرئيس ليغاري صلاحياته بإقرار تشكيل مجلس الأمن القومي الذي ضمَّ، إضافة إلى وزراء الدفاع والخارجية والداخلية والمال، رئيس القيادة المشتركة لهيئة الأركان وقائدي القوات البحرية والجوية. وهذه الخطوة عززت دور القوات المسلحة في باكستان، مما جعلها تقوم بحماية السياسات الاقتصادية للحكومة وتؤمن الاستقرار الاقتصادي، وبالتالي السياسي.

لقد أدى دور الجيش الباكستاني في إقالة بوتو إلى قلق في الهند من تعاظم دور هذا الجيش في تنظيم الشؤون الداخلية للبلاد، لما له من قيمة عسكرية وتنظيمية وقدرة قتالية كبرى، خاصة وأن سياسة بوتو تجاه الهند كانت توصف بالمعتدلة رغم تصريحاتها العنيفة المؤيدة لثوار كشمير[2].

وبالفعل يُعتبر الجيش الباكستاني من أفضل الجيوش تدريباً وتكنولوجية وعتاداً. وهو يعادل بالقيمة والقدرة الجيش الهندي في منطقة جنوب آسيا. فخلال الانتخابات العامة التي جرت في الثالث من شباط ١٩٩٧، جندت باكستان نحو ٦٠٠ ألف جندي لمنع أعمال العنف ولوقف أعمال الجماعات المتناحرة والمتطرفة.

وفي المجال الجوي، أعلنت الهند في ٢٠ كانون الثاني ١٩٩٧ أنها اسقطت فوق أراضيها طائرة باكستانية دون طيار انتهكت مجالها الجوي. ونقلت وكالة الأنباء عن خبراء عسكريين هنود قولهم إن الحادث يظهر مدى حاجة الهند إلى تطوير قدراتها العسكرية وامتلاك أجهزة دفاعية أفضل لمواجهة التكنولوجيا الباكستانية[3].

أمنياً، وبعد تكاثر أعمال العنف خلال السنوات الثلاث الماضية، قررت حكومة نواز شريف التعامل مع هذه المشكلة بجديّة من خلال اجراءات إدارية وعسكرية مركزة. فقد

(١) GIRARD Renaud, “le limogeage du premier ministre pakistanais”, le Figaro 16243, mercredi 6 novembre 1996, p. 8.

(٢) GAUTIER François, “un coup dur pour Delhi”, le Figaro, 16243, mercredi 6 novembre 1996, p. 8.

(٣) وكالة الأنباء، لاهور، الاثنين ٢٠ كانون الثاني ١٩٩٧.

أعلن شريف أنّ شن حرب على الإرهاب والعنف السياسي سيكون من ضمن أولوياته. كما طردت حكومته عدداً من الأشخاص معظمهم من أصل أفغاني كانت لهم علاقة بتأهيل وتدريب وتسليح عناصر إرهابية تعمل في دول أخرى مصدرة للإرهاب إليها. وتعمل باكستان حالياً، ضمن فكرة التعاون الإقليمي، مع تزايد الجهود التي تبذلها الصين وكزاخستان وروسيا وجورجيا، لتجميع مواردها من أجل التغلّب على عناصر الإرهاب، وذلك بهدف جعل منطقة جنوب آسيا أفضل أمنياً لاستقبال التوظيفات الاقتصادية العالمية[1].

د. باكستان أمام المشكلات

في الخامس من تشرين الثاني ١٩٩٦، أقال رئيس باكستان، فاروق ليغاري، بنازير بوتو وحكومتها للمرة الثانية بتهم الفساد وسوء الإدارة من قبلها ومن قبل زوجها عاصف زرداري، وقد عبرت غالبية الرأي العام عن ارتياحها لهذا القرار[2].

لكن هذه الحكومة ليست المسؤولة الوحيدة عن الفساد، فقد تناوب على حكم باكستان، منذ الاستقلال، العسكريون والمدنيون، وكان أسلوب الحكم من الجهتين متشابهاً لجهة سوء الإدارة وضخامة حجم البيروقراطية فيها[3]. فقد أهملت الحكومة قضايا مهمة بالنسبة للمجتمع الباكستاني، كالقضاء على الأميّة والحدّ من زيادة السكان وتحسين مستويات التعليم والاقتصاد وإعادة توزيع الثروة الوطنية بشكل عادل وتنفيذ أعمال الإصلاح الزراعي لمنع سيطرة كبار الملاكين. كما استفادت جميع الحكومات من حساب الصالح العام للمصالح الخاصة، وحافظت على نسبة عالية من الفساد والهدر مما أدى إلى تصاعد النقمة الشعبية، وبالتالي الارتياح لدى كل تغيير حكومي، كإقالة بوتو مرة جديدة..

إقتصادياً، ساهم الإصلاح الزراعي، الذي بدأ منذ عهد ذي الفقار علي بوتو في تقوية كبار ملاكي الأراضي. كما أدّت حملته التي شملت الصناعات والمصارف، إلى القضاء على طبقة الصناعيين الناشئة دون أن تأتي بالفوائد المتوخاة من الاشتراكية. أما بنازير فقد

(١) طاهري أمير، «كبح جماح العنف في باكستان»، الشرق الأوسط، العدد ٦٨٨٤، الجمعة ٣ تشرين الأول ١٩٩٧، ص ٨.

(٢) وكالة رويتر، ٥ تشرين الثاني ١٩٩٦.

(٣) GAUTIER François, “Benazir Bhutto: le péché de la faiblesse”, le Figaro 16243, mercredi 6 novembre 1996, p. 8

فرضت ضرائب مبيعات إضافية وقعت على عاتق المواطن العادي، فيما استمر الأغنياء من مالكي الأرض بالتهرّب من دفع الضرائب.

ماليًّا، انخفض سعر الروبية بنسبة ٣٥ بالمئة، منها ١٥ بالمئة في كانون الثاني ١٩٩٦، كما زاد العجز في الموازنة عن طريق الدعم الحكومي للاستثمار، خاصة في مجال البضائع التي تُعدُّ للتصير وبسبب تشجيع رجال الأعمال الأجانب على الاستثمار في البلاد. لقد وصل العجز التجاري إلى ٢,٩ مليار دولار خلال الأشهر التسعة الأولى من عام ١٩٩٦، بعدما كان ١,٦٣ مليار دولار خلال الفترة نفسها من العام السابق[١].

أمنياً، استمدَّت الأزمة الاقتصادية قسماً من تصاعدها من حدَّة العنف في كراتشي، العاصمة الاقتصادية للبلاد، حيث سقط أكثر من ألفي قتيل. وقامت قوى الأمن والجيش بحملات تفتيش وتدمير متواصلة في أنحاء المدينة احتجزت خلالها آلاف المواطنين خلال النصف الثاني من العام ١٩٩٦. كما أطلقت الحكومة يد الشرطة ووحدات الميليشيا للتعذيب وقتل المئات من المحتجزين. وقد قُتل مرتضى بوتو، شقيق بنازير بوتو، الذي اعتُبر المعارض لها والوحيد الباقي على قيد الحياة من العائلة. وأشارت أصابع الاتهام عن مقتله إلى جهاز الحكومة[٢].

أما العنف الطائفي فهو يُشكِّل مشكلة أمنية واجتماعية أخرى، خاصة الصراع بين السنَّة والشيعة الذين يشكّل عددهم نسبة ١٩ بالمئة من سكان باكستان. لقد بات هذا الصراع الطائفي يُهدِّد الاستقرار والسلم الاجتماعي كونه حصد أرواح ١٥ ألف شخص منذ عام ١٩٧٩، من خلال الاغتيالات المتبادلة والتي ارتفعت وتيرتها عام ١٩٩٦، إذ سقط ١٧٠ قتيلاً من الجهتين. وتتداخل مع العنف الطائفي العلاقات مع الدول المجاورة، خاصة إيران وأفغانستان.

وقد أمسى العنف خلال السنوات الثلاث الماضية، من أبرز عناوين الحياة اليومية الباكستانية، إذ لا يكاد يمرُّ يوم من دون أخبار عن الصراع الدائر بين الجماعات المتطرفة التي تحارب بعضها البعض من أجل فرض النفوذ، خاصة في البنجاب. وبدأ العنف الذي

(١) الليثي نضال، «ملفات ساخنة تنتظر الحكومة الباكستانية الجديدة»، الشرق الأوسط، السبت ١/٣/١٩٩٧. ص ١٦.

(٢) أحمد إقبال، «ملفات ساخنة تنتظر الحكومة الباكستانية الجديدة»، الشرق الأوسط، السبت ١/٣/١٩٩٧، ص ١٦.

أصاب البلاد وكأنه انعكاس للصراع الأفغاني الدائر منذ الثمانينات، حيث تلقى عشرات الآلاف من المجاهدين التدريب والتسلّح في مناطق باكستانية بهدف إقامة نظام كابول المدعوم سوفياتياً آنذاك[١].

وارتدى العنف مظاهر أخرى، منها مذهبية ومنها نشاطات جماعات المخدرات المنظمة في أنحاء غرب ووسط آسيا، وأخيراً أعمال بعض الجماعات ذات العلاقة بحركة «مهاجر قومي» في كراتشي التي تستهدف معارضيها السياسيين والعرقيين. وفي شمال وغرب الأقاليم الحدودية مع الهند، يحتفظ كبار الإقطاعيين بجماعات مسلحة كجيوش خاصة بهم، رغم إجراءات الرئيس شرف الحالية للحدّ من العنف السياسي في البلاد[٢].

وفي مسلسلات الصراع على النفوذ، نذكر أن هذا الصراع قائم أيضاً بين العلمانية والأصولية. فقد أُعلنت باكستان عام ١٩٥٦ دولة إسلامية. إنما،، وفي عام ١٩٥٨، حصل انقلاب عسكري بقيادة أيوب خان، فنسف دستور الدولة الإسلامية بهدف الحدّ من تأثير رجال الدين الذين استطاعوا عام ١٩٦٣ إجبار الجمعية الوطنية على إعادة دستور ١٩٥٦ الديني. وفي عام ١٩٦٩، شكَّل أيوب خان حكومة عسكرية. وفي عام ١٩٧٢، انحاز بوتو إلى العلمانية رغم دعم الأحزاب الدينية له. وفي عام ١٩٧٩، دعا ضياء الحق إلى تطبيق الشريعة الإسلامية فعارضته منظمات حقوق الإنسان بسبب التضييق على الحريات، إضافة إلى قيام صراع بين السنَّة والشيعة.

ومع وصول بنازير بوتو إلى الحكم، اعترض ألفا عالم دين ارتقاء امرأة إلى درجة رئاسة الوزارة ودعوتها إلى اشتراكية ملحدة[٢] وما زال الصراع قائماً بين هذين التيارين والعقليتين، العقلية الغربية العلمانية، والعقلية الإسلامية الدينية، لذلك ما زالت الحالة الأمنية متدهورة، بعد خمسين عاماً من الاستقلال، الأمر الذي يُعبِّر عنه أفضل تعبير منظر الجنود المسلحين الذين يحرسون المساجد كي لا يتعرض المؤمنون للعنف، وربما للاغتيال.

والمثال الصارخ عن الحالة الأمنية هذه جاء من لاهور في شرق باكستان، حيث وقع، في

(١) طاهري أمير، «كبح جماح العنف في باكستان»، الشرق الأوسط، ١٨٨٤، الجمعة ٣/١٠/١٩٩٧، ص ٨.

(٢) وهبة مراد، «ما حدث في باكستان، نموذج للصراع بين الأصولية والعلمانية»، الشرق الأوسط، العدد ٦٩١٠، الأربعاء ٢٩/١٠/١٩٩٧، ص ٧.

١٨ كانون الثان ١٩٩٧، حادث اعتداء أسفر عن مقتل ٢٦ شخصاً منهم زعيم «فرسان الصحابة»، ضياء الحق فاروقي و١٩ عنصراً من الشرطة. وقالت الشرطة أنَّ محرم علي الشيعي العضو في «الحركة الجعفرية الباكستانية»، أقرَّ بوضع قنبلة شديدة الانفجار وبتفجيرها لحظة نقل الشرطة اثنين من الأصوليين السنَّة من السجن إلى المحكمة بتهمة قتل عدد من زعماء حزب شيعي منافس[١].

ورداً على ذلك، أضرم نحو ٨٠٠ ناشط سنِّي النار في اليوم التالي في المركز الثقافي الأبرز في عاصمة البنجاب مما أدى إلى احتجاج إيران على هذا العمل[٢].

خارجياً، تتمثَّل المشكلة الباكستانية الكبرى بالعلاقات المتدهورة مع الهند حول كشمير والتي تهدد باندلاع حرب جديدة بينهما، خاصة بعد مفاوضات الحدود في كانون الثاني ١٩٩٦. وفيما تطالب باكستان بمنح سكان كشمير حق تقرير المصير، تعتبرها الهند جزءاً منها. وآخر التحركات تنظيم الأحزاب السياسية في كشمير الباكستانية في ٢٤ تشرين الأول ١٩٩٧ سلسلة بشرية من خمسة آلاف شخص امتدت نحو ٥٠ كليومتراً، تعبيراً عن التضامن مع سكان كشمير الهندية، بمناسبة الذكرى الخمسين لقيام كشمير الباكستانية[٣].

وفي ميدان العلاقات الخارجية، وبعد المتغيرات الجديدة في السياسة الخارجية الأميركية إثر انتهاء الحرب الباردة، تقلَّص دور باكستان في اطار الستراتيجية الأميركية فيما تجتاز العلاقات بين واشنطن وإسلام أباد مرحلة جمود وتراجع في الأهمية. فقد رفضت واشنطن تزويد باكستان بالطائرات الحربية الحديثة، وعارضت برنامجاً للتسلُّح النووي، واحتجَّت على المساعدات التي تقدمها الصين في هذا المضمار. كما أدرجت الولايات المتحدة، منذ عام ١٩٩٢، كلاً من الصين وباكستان مؤقتاً في القائمة السوداء، بسبب مساهمة بكين بدعم برنامج التصنيع النووي الباكستاني بتكنولوجيا تدخل في تصنيع الصواريخ الباكستانية[٤].

---

(١) وكالة رويتر، ١٨ كانون الثاني ١٩٩٧.

(٢) وكالة الصحافة الفرنسية، ١٩ كانون الثاني ١٩٩٧.

(٣) وكالة الصحافة الفرنسية، الجمعة ٢٤ تشرين الأول ١٩٩٧.

(٤) الليثي، المرجع نفسه.

من جهة أخرى، اعترضت الولايات المتحدة على القوانين التي أصدرها البرلمان الباكستاني بشأن التجديف في حق الإسلام، واعتبرتها تشجيعاً على التعصُّب الديني، مطالبة بإلغائها، وبالتضييق على «حركة الأنصار الكشميرية» المسلحة التي وضعتها الإدارة على لائحة المنظمات الإرهابية[١].

الخلاصة

تُعتبر باكستان من دول جنوب آسيا التي يمكنها لعب دور بارز، ليس فقط في منطقتها، إنما أيضاً في التوازنات الدولية المستقبلية. وما يؤهلها لهذا الدور، حجمها وعدد سكانها وإمكاناتها العسكرية وخاصة النووية وموازنتها للهند ستراتيجياً وسياسياً. فقد استقطبت باكستان الاهتمام العالمي من خلال زيارات رؤساء الدول الكبرى إليها، ومحاولات هذه الدول الدخول إلى الأسواق الاستهلاكية للبلاد. ويمكن لباكستان أن تلعب دوراً أيضاً في ميدان علاقاتها مع الدول العربية الصديقة والدول الإسلامية التي ترتبط معها اقتصادياً وسياسياً، نظراً لعضويتها البارزة في منظمة البلدان الإسلامية.

وتحاول باكستان ضبط ساحتها الداخلية، إقتصادياً وأمنياً وحياتياً، كما أنها لجأت إلى الخصخصة في بعض الميادين لتخفيف الأعباء عن الدولة المركزية في زمن الصعوبات الاقتصادية العالمية. كما انصاعت إلى إرشادات صندوق النقد الدولي مما أهَّلها تلقِّي المساعدات والقروض الدولية.

ويبقى أمام باكستان طريق طويل لضبط ساحتها الداخلية وتعزيز اقتصادها وتسلُّم الدور الذي يليق بحجمها على الصعيدين الإقليمي والدولي.

عليها تطبيع علاقاتها مع الدول الكبرى في آسيا، لاسيما جارتها الهند، وإنهاء الخلاف حول كشمير الذي يهدد بحرب رابعة بين البلدين. وعليها إعادة دورها الستراتيجي في الميزان الأميركي إلى ما كان عليه قبل انتهاء الحرب الباردة.

وعليها دعم اقتصادها الزراعي، وإنهاء سيطرة كبار ملاكي الأرض، وتعزيز الطبقة الصناعية الناشئة، وتعزيز عملتها وإنهاء العجز في موازنتها.

---

(١) اسماعيل جمال، «مقابلة مع زعيم (حركة الأنصار الكشميرية)»، الشرق الأوسط، العدد ٦٩١٠، الأربعاء ٢٩ تشرين الأول ١٩٩٧، ص ٧.

عليها إنهاء العنف المتصاعد في البلاد، ولاسيما العنف الطائفي والقبلي، ومنع انعكاس النزاع الأفغاني على الأمن داخل المناطق المحاذية لأفغانستان. وعليها منع الاغتيالات السياسية، وإنهاء الصراع بين العقلية العلمانية والعقلية الدينية الذي ما زال يسود البلاد، وذلك بهدف استقبال القرن الحادي والعشرين بشعب موحَّد ومجتمع متجانس وقدرة عسكرية توحي بالاحترام وبعلاقات خارجية نشيطة، خاصة مع الولايات المتحدة والصين وروسيا.

رابعاً. النمور الآسيوية

منذ ثلاثين عاماً، اعتُبرت نطقة آسيا الجنوب شرقية من أكثر المناطق ازدهاراً في العالم بشهادة البنك وصندوق النقد الدوليين.

دول المنطقة تلك، التي شُبِّهت في الميدان الاقتصادي، بالنمور أو التِّنينات هي: تايلاندا، أندونيسيا، الفيليبين، سنغافورة وهونغ كونغ التي انتقلت مؤخراً إلى السيطرة الصينية[1].

واعتُبرت هذه الدول النموذج الأمثل للتطور الاقتصادي الحديث في العالم، وذلك عن طريق الانفتاح بلا حدود على العالم الخارجي. ولم يتوقَّف الرأسماليون المقيمون في هذه البلدان عن زيادة حصصهم في السوق، من خلال تنشيط التصدير بفضل يد عاملة وافرة وأسواق جيدة وتدخُّل الحكومات الإيجابي وتعميم المساعدات العامة، وذلك رغم الفساد السياسي الذي لم يوفر أعلى المناصب في الدولة، ورغم الوسائل الديكتاتورية الممارسة في الحكم والتي قضت على أية معارضة نقابية. وذهبت أندونيسيا إلى أبعد من ذلك، فهي تحكمها ديكتاتورية وصلت إلى الحكم عام ١٩٦٥ بعد مجزرة ذهب ضحيتها خمسون ألف محارب يساري.

لقد تشابكت اقتصادات بلدان النمور الآسيوية في النظام العالمي مع ازدهار المؤسسات المتعددة الجنسيات، وعرفت فترة من أهم فترات الازدهار في التاريخ بين ١٩٦٠ و١٩٩٦ رغم التباين بينهما. إذ أنَّ هونغ كونغ وسنغافورة، على سبيل المثال، تميَّزتا بالمداخيل الفردية المرتفعة.

---

(١) أنظر ملحق رقم ٣: معلومات عن دول النمور الآسيوية.

أ. إنجازات النمور

تتمتع بلدان النمور بفائض تجاري هام جداً، فقد ظهرت زيادة حصة تصدير السلع والخدمات في الإنتاج من إجمالي الناتج القومي جلية في هونغ كونغ (أكثر من ٣٩ بالمئة) وسنغافورة (٩٧ بالمئة)[1]. وأدهشت النمور العالم بمدى التقدم الاقتصادي السريع، إذ حققت معجزة اقتصادية حقيقية جعلتها على أبواب تخطي الدول الصناعية وذلك خلال بضعة عقود فقط. وقد نما اقتصادها خلال العقود الثلاثة الأخيرة بمعدل سنوي يزيد عن ٨ بالمئة، وراحت تستوعب، منذ بداية الثمانينات، ٢٥ بالمئة من الاستثمارات الأجنبية العالمية المباشرة، مما جعلها تشكل محركاً اقتصادياً عالمياً، فيما كانت الدول الأوروبية والأميركية الشمالية تعاني من الركود في المناطق الصناعية.

ففي عام ١٩٨٠، كان ١٥بالمئة من الصادرات العالمية ينطلق من آسيا الشرقية، ووصلت هذه النسبة إلى ٢٣ بالمئة عام ١٩٩٤. لكن النمو الاقتصادي الذي بلغ ٩ بالمئة عام ١٩٩٥، تراجع إلى ٧ بالمئة عام ١٩٩٦ بسبب زيادة الإنتاج الصناعي، كما ظهر بعض العجز في ميزان مدفوعات بعض الدول مثل ماليزيا و تايلاندا، دون أن يعني ذلك تراجعها لأن معدلات النمو تبقى أكبر مما هي عليه في الدول الصناعية الكبرى[2].

علاوة على ذلك، أتقنت دول النمور، بشكل عام، تطبيق قواعد النمو، وخاصة النسبة العالية من الادخار والرسوم والنفقات الضعيفة، وسوق العمل المرنة، والالتزام القوي بالتنشئة التربوية والانفتاح على التجارة والتكنولوجيا الأجنبية. وهذا التطور مرشح للاستمرار، ربما بنسبة أقل من السنوات الماضية[3].

هذا الوضع الاقتصادي المزدهر للنمو بدأ بالتراجع، لا سيما منذ بداية عام ١٩٩٧، بعد أن تعثر نمو صادرات تلك الدول مما دق أجراس الإنذار في المكاتب الحكومية ومجالس إدارة الشركات من سيول حتى كوالالامبور[4].

وتساءل المشككون في "المعجزة الآسيوية" عما إذا كانت القوة التصديرية الهائلة للنمور قد فقدت تفوقها النسبي. أما الاقتصاديون الآسيويون، فيرون أن النمور ما زالوا يشكلون

---

(١) عجيل أمل، «إعصار مالي يضرب نمور آسيا»، ترجمة عن «لوموند ديبلوماتيك»، الديار العدد ٣٢٨٣، الأحد ١٩٩٧/١٠/٢٦، ص ١٧.

(٢) مفرّج جمانة، «تحديات اقتصادية وثقافية أمام النمور الآسيوية».

(٣) De la GORGE Paul-Marie, **"Le dernier empire"**, Grasset, Paris, 1996, P 129.

(٤) وكالة رويتر، سيول، السبت ١٩٩٧/١/١٩.

قوة تنافسية في أسواق العالم، وأن الصادرات تراجعت بسبب عوامل دورية. ويرى بعض المحللين أن نسبة النمو الاقتصادي التي حققتها هذه الدول في بداية التسعينات لا يمكن لها أن تستمر في المدى القصير، خاصة مع تصاعد الرواتب وتراجع الصادرات وانخفاض أسعار العملات وتضعضع البورصات والضغوط الشديدة التي تتعرض لها سوق الأوراق المالية[١].

ويكفي، لإعطاء صورة عن مدى تأثر الاقتصاد العالمي بالوضع الاقتصادي في شرق وجنوب شرق آسيا، أن نذكر أزمة بورصة هونغ كونغ التي هزت البورصات العالمية في ٢٣ تشرين الأول ١٩٩٧، ولا سيما الأوروبية منها، وأفقدت بورصة لندن ٣٥ مليار جنيه سترليني. فقد عم الاضطراب أسواق المال العالمية ابتداء من ٢٠ تشرين الأول ١٩٩٧ بسبب أزمة الأسهم والعملات في المنطقة، مما أثار مخاوف المستثمرين الدوليين ودفعهم للبحث عن أسواق أكثر أمناً.

وبدأت الاضطرابات مع هبوط حاد في بورصة هونغ كونغ أفقد مؤشرها أكثر من ١٠ بالمئة من قيمته خلال أربعة أيام. ويعود ذلك إلى مساعي سلطات المدينة للدفاع عن الدولار المحلي واستمرار ارتباطه بالدولار الأميركي، إضافة إلى المخاوف من تنفيذ السلطات الصينية ما وعدت به وهو خفض الأسعار في قطاع العقارات في الجزيرة. وهذا الأمر حتَّم صعود أسعار الفائدة إلى ما يتراوح بين ٢٥٠ و ٣٠٠ بالمئة[٢].

وامتدت الأزمة بسرعة إلى باقي البورصات الآسيوية، ومنها إلى البورصات الأوروبية التي انخفضت مؤشراتها بنسب تتراوح بين ٣ و ٤ بالمئة في لندن وباريس وفرانكفورت. كما انخفض مؤشر بورصة وول ستريت الأميركية بحدة أدت إلى تدخل الرئيس كلينتون لدعمها، وكذلك الأمر بالنسبة إلى بورصة طوكيو.

ب. النمور أمام المشكلات

مع نهاية عام ١٩٩٧، وخلال بضعة أشهر فقط، تحولت الأنظمة الاقتصادية الآسيوية من الازدهار إلى التراجع، وراح مديرو الأموال العالميون يعاقبون الحكومات الآسيوية بقسوة بعد أن كانوا يثنون عليها وعلى نشاطاتها في الميدانين المالي والاقتصادي.

(١) بشنتاوي عادل، «سيول، الركود واضطراب العملات والأسهم يعصفان بمعظم أسواق شرق وجنوب شرق آسيا» الحياة، العدد رقم ١٢٦٤٩، الجمعة ١٧/١٠/١٩٩٧ ص ١٨.

(٢) وكالات الأنباء، هونغ كونغ، الاثنين ٢٠ تشرين الأول ١٩٩٧.

والأزمة الآسيوية مماثلة لحال الإرهاق في مصرف يتسابق المستثمرون على سحب ودائعهم منه. فالقسم الكبير من الذعر الذي ظهر في البورصات هو نوبة من الجنون المؤقت. ويعتقد الخبراء الاقتصاديون أن أنظمة النمور يمكنها استيعاب حال الهستيريا هذه بسهولة نظراً لإمكاناتها التي بنتها خلال سنوات طوال على قواعد ثابتة وآمنة. كما أن التضخم في هذه البلدان ما يزال منخفضاً، والموازنات تشهد فائضاً، واحتياطات الصرف الأجنبية خلال عام ١٩٩٧ كانت مستقرة، وحتى في حال ازدياد.

لقد اجتمعت عوامل عدة لتفجير الأزمة المالية هذه أبرزها ضعف "النمور" التصديري، وارتفاع كلفة الأجور، ومنافسة الصين، وانخفاض الطلب على الصادرات ولا سيما الإلكترونية منها. كما بات من الواضح أنه، إذا رغبت هذه الدول في منافسة الولايات المتحدة، عليها خفض قيمة عملاتها بالنسبة إلى سعر الدولار كي تصبح كلفة الإنتاج لديها أقل، كما عليها تعزيز نقاط القوة في موازناتها وأسواق العمل المرنة والضريبة المنخفضة وإمكانات النمو على المدى الطويل[١].

ويرى بعض الاقتصاديين أن ما تشهده الأسواق المالية في جنوب وشرق آسيا هو مرحلة من الركود، يمكن أن يكون من الصعب بعدها على اقتصاديات هذه الدول العودة إلى تحقيق معدلات النمو السابقة[٢].

كتبت جريدة لوموند الفرنسية بتاريخ ٣٠ آب ١٩٩٧: "بعد سنوات عديدة من النمو السريع، وُضعت ستراتيجية النمور التنموية موضع الاتهام. فقد تبخَّر بسرعة مدهشة من أسواقها ٢٠٠ مليار دولار ترافق مع انهيار فاحش للعملات. وهذا المبلغ يعادل المدخول السنوي لكل من ماليزيا وسنغافورة والفيليبين مجتمعة".

لقد فقدت بورصة بانكوك خلال شهر آب، ٢١ بالمئة من موجوداتها، أي ١٢,٤ مليار دولار، وفقدت أسواق جاكرتا ٣٣ ملياراً، وهبط رصيد بورصة هونغ كونغ بمعدل ١٣,٥ بالمئة، أي ٨٠ مليار دولار. وبلغت التقديرات الأولية لخسارة المستثمرين الأجانب ٣٠ مليار دولار، بينما وصلت خسارة السيكاف (CICAF) الفرنسية إلى ١٠٠ مليار دولار. وقد خسرت العملة التايلاندية ٣٨ بالمئة من قيمتها، والأندونيسية ٢١ بالمئة، والماليزية ١٥ بالمئة.

(١) الهيرالد تريبيون، ٤/١١/١٩٩٧.

(٢) بشتاوي عادل، مرجع سابق.

أما الرابحون فكانوا كبار المضاربين الذين قادوا عملية المضاربة، وعلى رأسهم مجموعة توتال[1].

والمستفيد الأكبر من عمليات انهيار البورصات هذه كان عدداً قليلاً من المضاربين المستندين إلى صناديق المضاربات الأميركية (HEDGE FUNDS)، قادوا حملة بيع السندات والأسهم الوهمية التي ليست في حوزتهم. فالأمركة في النظام العالمي الجديد لن تسمح لغيرها من الشركات، التي خلقتها هي بالذات، بأن تنافسها بعد الآن.

علاوة على ذلك، قام عدد كبير من المصارف والمؤسسات المحلية بالمضاربة على عملات بلدانها، كما راحت أسواق المال الغربية تهتز بسبب ما أصاب أسواق المال في جنوب وشرق آسيا.

وما يخاف منه النمور هو أن يكون ما حصل حتى الآن ليس سوى بداية لما سيحدث مستقبلاً على الصعيد المالي والاقتصادي والذي قد يكون أشد ضراوة. فالازدهار الاقتصادي الذي كوّن قوة هذه البلدان، إن هو سوى سلاح ذي حدين، من الممكن أن يتحول ضدها لا سيما أمام المضاربات الخارجية، وخاصة الأميركية واليابانية منها.

مشكلات أخرى

ليست الصعوبات الاقتصادية التي تجتاح النمور الآسيوية هي مشاكلها الوحيدة. فقد تعرضت تلك البلدان لهزات سياسية واجتماعية وأمنية نذكرها بإيجاز.

فسياسياً، ما زالت حكومات النمور غافلة عن الحاجات الديموقراطية التي لا بد أن تظهر لدى مواطنيها مع تقدم مستوياتهم الاقتصادية. فهي تعتبر أن هذه الحاجات ليست صفة كونية بمقدار ما هي منبثقة من الثقافات الغربية. لذلك يساور قادة هذه الدول قلق من احتمال تخلي الأجيال المقبلة، التي لم تختبر الجهود التي بذلها الآباء، عن التقاليد الموروثة والانضباطية الإنتاجية، لتتعرض للآفات الاجتماعية التي تضرب المجتمعات الغربية الليبيراليَّة.

وتواجه النمور تحدٍّ سياسي متمثل بضرورة تطوير أنظمتها السياسية لجهة جعلها أكثر انسجاماً مع تطلعات أجيالها الشابة. وعلى الحكام الآسيويين أن يتذكروا أن حكماً أكثر

(١) ـ د. شوفان نعيمة، "عن مضاربات النمور الآسيوية"، السفير ٧٨٢٢، الأربعاء ١٥/١٠/١٩٩٧، ص ١٧.

قابلية للانفتاح على الشعب وللمحاسبة والمشاركة، سيأتي عاجلاً أم آجلاً كنتيجة للنمو الاقتصادي ولانفتاح الأسواق.

كتب آخر حاكم لهونغ كونغ، كريس باتن، في الإيكونوميست أن "البعض من زعماء آسيا يبدو قليل الثقة بأن مجموعاتهم قادرة على أن تكون عند مستوى مستلزمات النجاح الاقتصادي من غير فقدان هويتها"[1].

والانتخابات الأخيرة التي حصلت في سنغافورة كانت موضع تحفظ عالمي شديد، بسبب الضغوط الواضحة التي مارسها الحزب والحكومة لمنع الناخبين من تأييد المعارضة. واستدعى ذلك انتقاد الولايات المتحدة مبادرة "حزب عمل الشعب" بإنذار الدوائر التي سوف يفوز فيها معارضون بأنها ستكون آخر من يستفيد من المشاريع الحكومية. أما كبير الوزراء، فإنه لم يتراجع عن تحفظه حيال مبدأ المساواة بين الناخبين، ويرى ضرورة التخلي عن مبدأ الاعتراف بصوت واحد لكل ناخب، وهو مبدأ موروث عن البريطانيين[2]. بالمقابل، وبغياب المعارضة، قامت الحكومة خلال السنوات الأخيرة بتعيين ستة مواطنين، ذوي وجهات نظر مستقلة وغير حزبية، للمشاركة في المناقشات البرلمانية كمعارضة[3].

وفي تايلاندا، سادت البلاد أزمة سياسية حكومية، فنزل في تشرين الأول ١٩٩٧ إلى الشوارع آلاف المتظاهرين المطالبين باستقالة رئيس الحكومة، شافالي بونفنشايوده، الذي يرأسها منذ الانتخابات المبكرة في تشرين الثاني ١٩٩٦. فقد فقدت الحكومة الكثير من مصداقيتها بسبب فشلها في إدارة الأزمة الاقتصادية، مما أدى إلى استقالة وزير المالية الذي كان مصرفياً سابقاً محترماً من أوساط رجال الأعمال. و سبب الاستقالة كان إلغاء رئيس الحكومة قراراً كان قد اتُّخذ برفع سعر المحروقات لتغطية عجز الموازنة المتراكم منذ ١٩٩٢، معتبراً أن هذا الإلغاء اتُّخذ لأسباب سياسية وليس اقتصادية[4].

وبالفعل، استقال الرئيس وعُيِّن مكانه الجنرال شوان ليكسباي، زعيم الحزب الديموقراطي المعارض، الذي وعد بإصدار دستور جديد للبلاد. إلا أن الائتلافات

(١) الإكونوميست، ٤/١/١٩٩٧.

(٢) BURUMA, Ian, "Colonial attitudes never dies", News week, p. 33, 1997.

(٣) سنغافورة، "إلى متى تتفوق الفاعلية على الديموقراطية؟"، النهار، العدد ١٩٧٣٠، الأربعاء ٣٠ نيسان ١٩٩٧، ص ١٤.

(٤) COMPAIN Florence, "Crise politique en Thaïlande", le Figaro, 16543, mercredi 22 octobre 1997, p. 5.

الحكومية فشلت في معالجة الأزمة الاقتصادية التي بدأت منذ عام ١٩٩٢، فراحت الحكومات تسقط الواحدة تلو الأخرى. ومنذ ١٠ تشرين الثاني ١٩٩٧، انعكست عودة الجنرال ليكسباي إلى رئاسة الوزارة بشكل إيجابي، مالياً وسياسياً، إنما إلى متى؟

وفي أندونيسيا، لجأ الرئيس احمد سوهارتو إلى دعم القوات المسلحة للسيطرة على حرائق الغابات الهائلة التي التهمت مساحات شاسعة من البلاد خلال أسابيع، وتسببت بتلوث بيئوي، وأدت إلى كوارث جوية وبحرية أوقعت مئات القتلى. وألقت الدول المجاورة اللوم على أندونيسيا التي عجزت عن السيطرة على حرائق الأشجار التي دمرت نحو ١,٨٨ مليون فدان من الغابات، مما أثر على صحة أكثر من ٢٠ مليون مواطن[١].

وامتدت الأزمة الأندونيسية إلى العملة الوطنية التي فقدت ٥٠ بالمئة من قيمتها أمام الدولار، خلال عام ١٩٩٧. وأبرزت الأزمة المالية انتشار الفساد في الميدان الاقتصادي، وعدم الكفاءة، ومحاباة الأقارب وغطرسة السلطة، علاوة على سوء الإدارة وارتفاع معدل البطالة وانخفاض المحاصيل بسبب الجفاف وارتفاع أسعار السلع. وقوبلت الأزمة بالتجاهل على صعيد الدولة، مما شجع على إشاعة ا الاضطرابات. كما حمَّل البعض المسؤولية للرئيس سوهارتو الذي ما زال يحكم البلاد منذ ثلاثة عقود ونصف. كما وجهت "الجماعة المحمدية"، وهي منظمة اجتماعية تضم ٢٠ مليون عضو، انتقادات لسوهارتو لأن ثقة الشعب بالحكومة تبددت خلال أسوأ أزمة عرفتها البلاد[٢].

وفي ماليزيا، أعلنت السلطات عن تنفيذ إجراءات اقتصادية معقدة تهدف إلى تهدئة مخاوف المستثمرين بشأن اقتصادها، ومنها تقليص معدل النمو الاقتصادي إلى أدنى مستوياته منذ عشر سنوات، وخفض عجزها الكبير في ميزان المعاملات الجارية. وأكدت وزارة المالية في تقريرها السنوي لعام ١٩٩٧ أنها ستُبقي على سياستها المالية المتشددة للسيطرة على ارتفاع أسعار الأوراق المالية.

وعلى صعيد العملة، تدهورت عملة ماليزيا وسوق أسهمها في الأشهر الأخيرة من عام ١٩٩٧، مع تخوف المستثمرين من ارتفاع معدل نموها الاقتصادي في أعقاب الأزمة المالية في تايلاندا. وانخفض المؤشر الرئيسي لبورصة كوالالامبور نحو ٣٥ بالمئة خلال عام

(١) CHARLES Gilbert, "Incendies, le gâchis indonésien", l'Express, 2416, 23/10/1997.

(٢) LUIZET François, "Atmosphère de fin de règne en Indonésie" le Figaro, 16274, jeudi 13 décembre 1996, p. 4.

١٩٩٧، وتراجعت عملتها نحو ٢١ بالمئة أمام الدولار الأميركي مع سحب المستثمرين لأموالهم. وتوقعت وزارة المالية أن تغادر رؤوس اموال قصيرة المدى، قيمتها نحو ١٣,٩ مليار "رينجيت"، البلاد مع بداية عام ١٩٩٨[١].

سياسياً، بدأت تظهر تباشير مشكلة في سماء ماليزيا، تتمثل بسوء العلاقة بين رئيس الوزراء مهاتير محمد ونائبه انور ابراهيم الذي راح نجمه يتألق تمهيداً للحلول مكان مهاتير. وهذا ما دفع بالرئيس إلى الدخول في مشادات إعلامية مباشرة مع الصحافة الأجنبية التي أخذت تشيد بابراهيم[٢].

ومهاتير، الذي يحكم ماليزيا منذ ١٩٨١ ويُعتبر مؤسس البلاد الحديثة، يرأس حزباً مهيمناً على الحكومة هو حزب "المنظمة الوطنية للماليزيين المتحدين" الذي يتحلق حوله ١٤ حزباً في جبهة وطنية. لكن مهاتير حوَّل النظام إلى نظام ملكي دستوري انتخابي لأن ملك ماليزيا يُنتخب لمدة ٥ سنوات، وهو بالضرورة أحد سلاطين الولايات التسع. لقد عمل النظام الجديد على خلق طبقة بورجوازية قوية تملك ٦ شركات ضخمة تتوسع إلى خارج الحدود، وترتبط بحزب المنظمة الوطنية الذي يرأسه مهاتير. والتحدي أمام ماليزيا هو اجتماعي أيضاً، ويرتبط باشراك الفئات الفقيرة في الاستفادة من النمو[٣].

الخلاصة

يقول الكاتب البريطاني الشهير بول كندي في كتابه "صعود الأمم وهبوطها" إن "انحطاط الأمبراطوريات يبدأ عندما لا تعود قادرة على تحمل نفقات توسعها، في وقت يكون التوسع ضرورة للمحافظة على قوتها".

فهل أن النمور الآسيوية بدأت بالتراجع الاقتصادي، في وقت يبدو العالم فيه وحدة مالية واقتصادية؟ وما هي المنطقة أو البلدان التي تندفع في الميدان المالي لتحل مكانها؟ وهل أن النظام العالمي الجديد بدأ حملته للحد من طموحات بلدان جنوب وجنوب شرق آسيا؟

كلها أسئلة قد تلقى أجوبتها خلال السنوات القادمة، وربما الأشهر المقبلة.

(١) وكالة رويتر، الجمعة ١٧/١٠/١٩٩٧.

(٢) وكالة رويتر، الأربعاء ٨/١٠/١٩٩٧.

(٣) POWELL Bill, "Stocks head south", Newsweek, 3 november 1997, PP 22-23.

فمما لا شك فيه أن النمور التي اعتُبرت النموذج الأمثل في العالم للتطور الاقتصادي الحديث عن طريق الانفتاح الخارجي، قد اهتزت بورصتها وعملاتها خلال أشهر قليلة في نهاية عام ١٩٩٧. وهذا ما دفع إلى التساؤل هل أن ساحتها المالية محصنة فعلاً أمام التطورات الاقتصادية والمضاربات التي يمكن أن تقودها الشركات الأميركية الضخمة مثلاً؟

لقد اعتُبر تعثر نمو صادرات النمور منذ بداية عام ١٩٩٧، بداية التراجع الذي هز بلدان جنوب ـ شرق آسيا وبورصات العالمين الأوروبي والأميركي، منذ تشرين الأول من العام نفسه.

ولمعالجة هذا الوضع، اجتمع نواب وزراء مالية ١٢ دولة آسيوية، من بينها الصين واليابان وكبار المسؤولين عن صندوق النقد والبنك الدوليين، في الثامن عشر من تشرين الثاني ١٩٩٧، واتفق المجتمعون على وضع إطار جديد للتعاون الإقليمي، في محاولة لإنهاء حال الفوضى المالية في آسيا التي بدأت تؤثر على الاقتصاد العالمي. وهكذا دخلت العمولة الاقتصادية إلى داخل اقتصاديات دول جنوب ـ شرق آسيا، رغم معارضة الغرب ذلك، خشية أن تفقد هذه الدول الحافز لإصلاح أنظمتها إذا أدركت أن بإمكانها الحصول على المساعدات الخارجية.

إنما، من الظاهر أن الدول المتقدمة قد تُتابع ضغوطاتها الاقتصادية ومضارباتها المالية، بهدف السيطرة على أسواق ومقدرات الدول النامية، وأبرزها دول النمور الآسيوية. فالتحولات السياسية عبر التاريخ تُعتبر أمراً طبيعياً يقترن بالظروف المتغيرة التي يمر بها العالم. لكن التحولات تسارعت مع نهاية القرن العشرين، بشكل أمسى معه كل انهيار في مكان من العالم يؤثر على باقي الأمكنة.

وبرز التساؤل: هل تصبح الولايات المتحدة زعيمة الاقتصاد العالمي بعد أن أصبح نظامها الأوحد مهيمناً على العالم سياسياً وأمنياً؟

إن ظواهر الأمور توضح انفراد الولايات المتحدة بذلك لما تملكه من قدرات وخبرات تكنولوجية متقدمة. إنما، لا يمكن لأحد الادعاء بأن الأمور قد استقرت على هذا الوضع وأن جميع الدول قد رضخت لهذه الحقيقة. فالمنافسة التكنولوجية والتجارية والمالية ما زالت قائمة مع دول النمور، علاوة على دول آسيوية أخرى كالصين واليابان.

وهذا الوضع الاقتصادي ما زال غير مستقر، ويفرض على الدول النامية التضامن وطلب الحماية من شروط الدول الغنية التي تفرض قدراتها التكنولوجية وإراداتها من

خلال أجهزتها الاقتصادية. وهذه الحماية قد تؤمنها الأنظمة المالية العالمية، كالبنك وصندوق النقد الدوليين. فقد أثبتت الانهيارات الاقتصادية في جنوب – شرق آسيا أنَّ طريق المستقبل الاقتصادي، بدون الحماية الدولية، غير ثابت ومؤكد للدول النامية هذه.

ففي عصر العولمة الذي يجتازه العالم اليوم، يبدو أن وضع الدولة القومية التقليدي ككيان مغلق على نفسه لم يعد محصناً، حتى في حالة أنظمة مغلقة ككوريا الشمالية. وحتى الدول العظمى تُعاني من الضغوط والتيارات العالمية. وحتى اقتصاد قوي كاقتصاد الولايات المتحدة، قد يتعرض للاهتزاز نتيجة تغييرات عنيفة في الميزان العالمي للقوى الاقتصادية.

والخسارة التي لا بد منها لجزء من سيادة كل دولة قومية، يُمكن تعويضها بدعم العالم لها، سياسياً وأمنياً واقتصادياً، عند تعرضها لهزات قوية قد تمتد لتشمل الدول المجاورة لها، وحتى البعيدة عنها.

ملحق رقم ١ : معلومات عن دول جنوب وشرق آسيا

المستند : FREMY, Dominique et Michèle, Quid 1997, Laffont, Paris, 1996, PP 1058 - 1060.

أولا – جنوب شرق آسيا

الدولة	العاصمة	المساحة بآلاف الكيلومترات المربعة	الكثافة السكانية	السكان (بالمليون) ١٩٩٥	السكان (بالمليون) ٢٠٢٥	الناتج الوطني الصافي بالدولار (الفرد)	الدخل الفردي بالدولار (١٩٩٤)	الموارد
بروناي	بندر	٥ ٧٦٥	٦٠	٠,٢٩١	٠,٤	١٧ ٠٠٠	١٠ ٦١٤	البترول–الغاز–الزراعة–المواشي
كمبوديا	بنوم بنه	١٨١ ٠٣٥	٦٠,٢	١٠,٦	٢٢,٨	٢٤٠	–	الزراعة–الأحجار الكريمة
أندونيسيا	جاكرتا	١ ٨٢٦	١٠٨,٦	١٩٨,٤	٢٧٦,٥	٧٣٠	٣ ٥٠٨	الزراعة–البترول–المناجم
لاوس	فيانتيان	٢٣١	٢٠,٨	٤,٨	٩,٨	٢٩٠	–	الزراعة–المواشي–الغابات–المناجم
ماليزيا	كوالالامبور	٣٢٨	٦٠,٧	١٩,٩	٣٤,٥	٣ ١٦٠	٨ ٥٣٦	الصناعات–البترول–المواشي–المناجم–التجارة
ميانمار	رنغون	٦٥٧	٦٨,٢	٤٤,٨	٦٩,٣	–	٢ ٤٤٠	الزراعة–المواشي–الغابات–المناجم
الفيليبين	مانيلا	٢٩٨	٢٢٩,٥	٦٨,٤	١٠٢,٧	٨٣٠	٢ ٣٦٧	الزراعة–البترول–المناجم–الأخشاب
سنغافورة	سنغافورة	١	٣ ٠٠٠	٣	٤	١٩ ٣١٠	٢٧ ٢٢٣	الصناعات البترولية–الألبسة–الأدوية
تايلاندا	بانكوك	٥١١	١١٧,٨	٦٠,٢	٧٥,٤	٢ ٠٤٠	٦ ٤٢٤	الزراعة–المواشي–الغابات–المناجم
فيتنام	هانوي	٣٢٥	٢٣٠,٨	٧٥	١٠٨,١	١٧٠	–	الزراعة–المواشي–المناجم–البترول

ثانيا – شرق آسيا

الدولة	العاصمة	المساحة بآلاف الكيلومترات المربعة	الكثافة السكانية	السكان (بالمليون) ١٩٩٥	السكان (بالمليون) ٢٠٢٥	الناتج الوطني الصافي بالدولار (الفرد)	الدخل الفردي بالدولار (١٩٩٤)	الموارد
الصين	بكين	٩ ٣٢٢	١٣٠,٧	١ ٢١٨,٨	١ ٧٢٢,٨	٤٩٠	٣ ٧٠١	الزراعة–الفحم الحجري–الغاز–البترول–المعادن–الصناعة
كوريا الشمالية	بيونغ يانغ	١٢٠	١٩٥,٨	٢٣,٥	٣٢,١	–	–	الزراعو–المواشي–المناجم
كوريا الجنوبية	سيول	٩٩	٤٥٣,٥	٤٤,٩	٥٠,٨	٧ ٦٧٠	١١ ٥٤٥	الصناعة–المناجم–الزراعة–التجارة والخدمات
هونغ كونغ	هونغ كونغ	١	٦ ٠٠٠	٦	٦,٣	١٧ ٨٦٠	٢١ ٨٧٦	التجارة–الخدمات–المصارف والبورصة
اليابان	طوكيو	٣٧٦	٣٣٣	١٢٥,٢	١٢٥,٨	٣١ ٤٥٠	٢١ ٦٠٨	الصناعات–التجارة–الخدمات
ماكاو	ماكاو	٠,٠٢	٢٠ ٠٠٠	٠,٤	٠,٦	–	–	الصناعات–التجارة–اللحوم–الخدمات
منغوليا	اولان باتور	١ ٥٦٦	١,٥	٢,٣	٣,٦	٤٠٠	–	الزراعة–المواشي–المناجم
تايوان	تايبة	٣٦	٥٨٨,٩	٢١,٢	٢٥,٥	–	١٥ ٦٦٣	الزراعة–المواشي–التجارة–صناعة النسيج

ثالثا – جنوب آسيا

الدولة	العاصمة	المساحة بآلاف الكيلومترات المربعة	الكثافة السكانية	السكان (بالمليون)		الناتج الوطني الصافي بالدولار (الفرد)	الدخل الفردي بالدولار (١٩٩٤)	الموارد
				١٩٩٥	٢٠٢٥			
افغانستان	كابول	٦٥٢	٢٨,٢	١٨,٤	٤١,٤	–	١ ١٦٢	الزراعة–التهريب نحو باكستان
بنغلاديش	داكا	١٣٠	٩١٦,٩	١١٩,٢	١٩٤,١	–	١ ٠٦٦	الزراعة–الفحم الحجري–الغاز
بوتان	بوماكا	٤٧	١٧	٠,٨	١,٥	١٧٠	١ ١٤٧	الغابات–الزراعة–المواشي–المناجم
الهند	نيو دلهي	٢ ٩٧٢	٣١٣,١	٩٣٠,٦	١ ٣٨٤,٦	٢٩٠	١ ٢٤٧	الزراعة–الغابات–الفحم
ايران	طهران	١ ٦٣٥	٣٧,٥	٦١,٣	١٠٦,١	٢ ٢٣٠	٥ ٦٥٩	البترول–الغاز–الزراعة–المناجم
كازاخستان	آلماآتا	٢ ٧١٦	٦,٢	١٦,٩	٢٠,٥	١ ٥٤٠	٣ ١٠٠	الزراعة–المواشي–المناجم
كيرغيزيا	بيشكيك	١٩٨	٢٢,٢	٤,٤	٧	٨٣٠	٢ ١٠٠	الزراعة–المواشي–البترول–الغاز
مالديف	مالي	٠,٣	١ ٠٠٠	٠,٣	٠,٦	٨٢٠	–	التجارة–الزراعة–الخدمات

الدولة	العاصمة	المساحة بآلاف الكيلومترات المربعة	الكثافة السكانية	السكان (بالمليون)		الناتج الوطني الصافي بالدولار (الفرد)	الدخل الفردي بالدولار (١٩٩٤)	الموارد
				١٩٩٥	٢٠٢٥			
نيبال	كتماندو	١٣٧	١٦٥	٢٢,٦	٤٣,٣	١٦٠	٨٢٢	الزراعة–المواشي–المناجم
اوزبكستان	طاشقند	٤٤٧	٥٠,٨	٢٢,٧	٤٢,٥	٩٦٠	١ ٩٠٠	الزراعة–المواشي–المناجم–البترول
باكستان	اسلام اباد	٧٧١	١٦٨,٢	١٢٩,٧	٢٥١,٨	٤٣٠	٢ ١٣١	الزراعة–تجارة الأفيون–البترول–المناجم
سيرلنكا	كولومبو	٦٥	٢٨٠	١٨,٢	٢٤	٦٠٠	٢ ٩٣٣	الزراعة(شاي–مطاط)–المناجم–المواشي
طاجكستان	دوشمب	١٤٣	٤٠,٦	٥,٨	١٣,١	٤٧٠	١ ٧٠٠	القطن–الزراعة–المواشي–المناجم(ذهب–تانكستان–زئبق)
تركمنستان	اشكابات	٤٨٨	٩,٢	٤,٥	٧,٩	١ ٣٠٠	٢ ٨٠٠	الزراعة–المواشي–البترول والغاز

ملحق رقم ٢ : معلومات عن الاقتصاد الهندي

١. الزراعة

تبلغ المساحات الزراعية في الهند ١٧٥ مليون هكتار، منها ٠٠٠ ٠٣٩ ٣ تزرع بصورة مستديمة و ٢٧,٤ بالمئة مروية، أي حوالى ٤٣ مليون هكتار. إلا أن الأرض سيئة التربة والمناخ غير مستقر، مما يفرض الاحتفاظ بمحاصيل زراعية يعتبر من الصعب حفظها لفترات طويلة. لكن ازدياد سكان المناطق الزراعية يُبقي الطبقة المزارعة في فقر مُدقع.

أهم المنتوجات خلال فصل الصيف، الأرز والذرة البيضاء والقنب والقطن، وخلال الربيع، القمح والشعير واللفت وقصب السكر. أما وسائل الري فما زالت بدائية ومحدودة، علماً أن ٥٤ بالمئة من الهنود لا يستطيعون شراء ما يحتاجونه من الحبوب التي بلغ محصولها عام ١٩٩٥:

- ١٧٥ مليون طن من الأرز.
- ٨١,٦ مليون طن من القمح.
- ٩٣ مليون طن من باقي الحبوب.

٢. الطاقة والمناجم

وسائل الطاقة قليلة بالنسبة لعدد السكان، أبرزها :

- البترول (١٩٩٤) : ٧٨٨ مليون طن.
- اللينيت : ١٨,٨ مليون طن.
- الغاز : ٨,٨١ مليون طن.
- الكهرباء : ٣٢٣,٣ مليار كيلوات منها ٢٥٣ حراري و٧٠,٣ مائي، لكنها غير كافية وتتعرض دائماً للقطع خاصة في القرى.
- دولوميت : ٢,٤٢ مليون طن.
- جبس : ١,٨ مليون طن.

- مانغنيز : ١,٧ مليون طن.
- كروم : ١ مليون طن.
- صلصال : ٠,٦ مليون طن.
- طبشور : ٠,٤ مليون طن.
- ذهب : ١٩٣٨ كلغ.
- الماس : ٧٠٧ ١٩ كارا.

٣. الصناعة

أكبر الشركات الصناعية هي شركة (TATA) التي تُصنِّع السيارات وغيرها وتدير ٢٥٠ ألف عامل، والتي بلغت أرقام ميزانيتها عام ١٩٩٣ ثلاثين مليار فرنك فرنسي.

وتُصنِّع الهند الإسمنت ومعدات البناء والحديد والفولاذ والقاطرات والمعدات الكيميائية ومعدات الصيدلة والبترول والكهرباء.

٤. النقل

بلغ مجموع الطرق البرية عام ١٩٩٢ مليونين ومائة وستين ألف كيلومتر، مع ٢٥,٢٩٩,٠٢٤ سيارة منها ١٧,٠٣٠,٠٠٠ دراجة نارية و ٣,٣٣٠,٠٠٠ سيارة خاصة و٣٨١,٠٠٣ أوتوبيساً و ١,٥٩٩,٣٨٢ شاحنة و٢,٩٦٣,٠٠٠ مختلف.

مجموع سكك الحديد لعام ١٩٩٤ بلغ ٦٢,٤٦٢ كيلومتر، منها ١١,٢٦٠ كهربائية، مع ٣٧ مليون راكب سنوي و٣٧,١٠٠,٠٠٠ طن نقل بضائع.

٥. السياحة

١,٥٦٢,٠١٦ سائحاً عام ١٩٩٤ غالبيتهم من باكستان وبنغلاديش.

٦. التجارة

بلغت الصادرات لعام ١٩٩٤ الأرقام الآتية :

- الإجمالية : بقيمة ٦٩٥,٤ مليار روبية.
- إلى الولايات المتحدة : بقيمة ١٢٥,٦ مليار روبية.
- إلى اليابان : بقيمة ٥٤,٨ مليار روبية.
- إلى ألمانيا : بقيمة ٤٨,٣ مليار روبية.

ـ إلى بريطانيا : بقيمة ٤٣ مليار روبية.

ـ إلى الإمارات العربية المتحدة : بقيمة ٢٣,٥ مليار روبية.

أما أرقام الاستيراد فبلغت ٧٢٨ مليار روبية، خاصة من المنتوجات النفطية والآلات غير الكهربائية، ولا سيما من الولايات المتحدة وبلجيكا وألمانيا واليابان والسعودية وبريطانيا.

العجز التجاري السنوي سجل المبالغ الآتية :

ـ عام ١٩٩٠ – ٩١ : ٥,٩ مليار دولار.

ـ عام ١٩٩١ – ٩٢ : ١,٥ مليار دولار.

ـ عام ١٩٩٢ – ٩٣ : ٣,٥ مليار دولار.

ـ عام ١٩٩٣ – ٩٤ : ١ مليار دولار.

ملحق رقم ٣ : معلومات اقتصادية عن النمور الآسيوية

إسم الدولة	المركز العالمي	نسبة النمو بالمئة (١٩٩٤)	الناتج الوطني لكل فرد (دولار)	نسبة العاملين في الخدمات بالمئة	نسبة البطالة بالمئة	نسبة التضخم بالمئة	التجارة (بمليارات الدولار) تصدير	استيراد	عدد السياح (١٩٩٤)
هونغ كونغ	الثاني في آسيا	٥,٥	١٨ ٦٥٠	٧٦,٨	٣,٥	٩	٩٤٧,٧	١ ٢٥٠,٧	٩ ٣٣١ ١٥٦
اندونيسيا	الثاني: القصدير الثالث: كاكاو، بن، أرز الرابع: نيكل	٦,٧	١ ٠٠٠	٣٢	٥	١٠	٣٦,٨	٢٨,٣	٣ ٢٥٥ ٤١١
ماليزيا	الأول: كاوتشوك، زيت النخيل السابع: قصدير	٩,٣	٣ ٥٥٠	٤٢	٢,٨	٤	١٥٣,٦ مليار رينجت	١٥٥,٩ مليار رينجت	٧ ٢٠٠ ٠٠٠
الفيليبين	الحادي عشر: قصب السكر الثاني عشر: صيد الأسماك الثالث عشر: الذرة	٦	١ ٠٦١	٤٥	٨,٤	٧	٢٠,٠١٨	٢٨,٩٧٣	١ ٧٦٠ ٠٠٠
سنغافورة	–	٩,٥	٢٢ ٠٠٠	٦٢	٢,٧	١,٧	١٤٧,٣	١٥٦,٣	٧ ملايين
تايلاندا	السابع: قصب سكر التاسع: دراق	٨,٥	٢ ٧٤١	٤٩	٢,٥	٥,٤	٣٦,٤	٤٥,١	٦,٧ مليون